

4 مليار سهم تم «تفريخها» في العام الماضي... 86% منها أسهم منحة

400 مليون دينار محتجزة في أسهم خزانة لشركة واحدة نتيجة إفراط المنح

جدير ذكره أن بعض المجاميع يعتبر المساهمون أن أسهم المنحة منها أفضل من التوزيع النقدي، وبعض المجاميع الأخرى تمثل هذه الأسهم عبء للمساهمين. أيضاً من أبرز المخاطر التي يدفع ثمنها المساهمون بشكل غير مباشر هو لجوء الشركات لشراء أسهم خزينة بكميات ضخمة وتجميد مبالغ ضخمة بعضها يصل إلى أكثر من 400 مليون دينار كويتي، وهي قيمة قياسية واستثنائية ذات أثر إيجابي لو تم توظيفها في فرص بديلة استراتيجية، حيث أن أسهم المنحة لا تحقق عوائد تضاهي استثمار تلك السيولة، بل هي أداة تضبط القيمة العادلة والسعر السوقي للسهم فقط، كما أن التغيرات السعرية تنعكس على حقوق المساهمين عند البيع، وفي الغالب تكون زيادة نسبية غير جوهرية مع زيادة النقدية، لكن سلبياتها هي زيادة عدد الأسهم، وبالتالي يتم تجميد الأموال لفترات طويلة وهو ما عبء على الشركة.

حركة السهم وهو أحد أبرز الأسباب التي تبرر تباطؤ السهم وضعف تفاعله. أحد المخاطر الجسيمة لاستمرار بعض الشركات المتضخمة في توزيع المنح بشكل غير مدروس هو عدم قدرتها مستقبلاً على خدمة تلك الأسهم. لكن الثابت أن قراراتها بالتمادي في استغلال هذا الحق يكشف عدم قدرتها على إرضاء المساهمين بالتوزيعات النقدية، وبالتالي يتم اللجوء لسياسة المنح التي يدفع ثمنها السوق وتتأثر بها سيولة البورصة. أحد المخاطر التي تحتاج وقفة حاسمة أيضاً هو اللجوء لاحقاً تحت مبررات مختلفة لشطب أسهم، سواء خزينة أو أسهم من رأس المال، أو خفض رأس المال لإطفاء خسائر بسبب ضعف القدرة على تحقيق أرباح لهذه القاعدة الواسعة من الأسهم.

استقبلت بورصة الكويت العام الماضي 4.048 مليار سهم جديدة تم «تفريخها» من الشركات المدرجة، الأغلبية المطلقة منها، بنسبة 86.11%، كانت في شكل منح، حيث بلغ عدد الشركات التي قدمت أسهم منحة للمساهمين نحو 31 شركة بنسب متفاوتة. رقمياً بلغت القيمة الاسمية لهذه الأسهم 404.827 مليون دينار كويتي. في المقابل كان هناك شركة واحدة قامت بعملية زيادة لرأس المال زيادة عينية، و4 شركات قامت بعملية زيادة لرأس المال زيادة نقدية لأسباب متباينة تتعلق بهيكلة أو الحاجة لسيولة لدعم استحواذات أو تعزيز رأس المال. بعض الكيانات المدرجة تضخمت أسهمها بشكل كبير ولافت نتيجة التماذي في توزيع المنح بشكل سنوي، وهذه الشركات واضحة «كالشمس»، حيث تعاني من ثقل كبير في

شركات التوزيع النقدي ترفع الثقة الاستثمارية

التشغيلية سيكون أقل قرار له هو زيادة الاستثمار في تلك الأسهم والتمسك بالمركز الاستثماري القائم. هذه المبادرات تؤكد أن في السوق فرص استثمارية تضاهي الودائع في درجة الأمان الاستثماري وبمخاطر منخفضة وبعودائد أعلى قد تكون بين ضعفين إلى ثلاثة.

التحديات والتداعيات الجيوسياسية. لكن وفقاً لمصادر استثمارية مراقبة، هذه التوزيعات النقدية في مثل هذه المرحلة سيكون ارتدادها بالدرجة الأولى على أسهم تلك الشركات، فالمساهم الذي سيحصل على توزيع نقدي فصلي في ظل نتائج مالية إيجابية وكفاءة لمصادر الأرباح

بشكل رسمي، أوصت 3 شركات حتى الآن بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الأول من العام الحالي، ويتبقى شركتين مؤمل منهما التوصية بتوزيعات نقدية. أبرز الرسائل التي يجب قرائتها من تلك القرارات هي السلامة المالية والقدرة على منح توزيعات برغم

أبرز قرارات الشراء والبيع الأجنبي

الخليج	بيتك	ألف طاقة	الوطني
بيع	بيع	شراء	شراء
2.934	1.977	1.869	3.671
مليون سهم	مليون سهم	مليون سهم	ملايين سهم

كشفت بيانات رقابية أن عمليات الشطب أسرع من الإدراجات، بل وتتفوق عليها بنسبة 100%، ففي مقابل إدراج «العملية للطاقة، وتروولي» تم شطب «جيا القابضة»، و«مركز سلطان» و«عربي القابضة» و«العيد للأغذية».

معلومة جوهرية:

الشطب أسرع من الإدراجات

البورصة تخسر 144.3 مليون دينار مع عودة التوترات الجيوسياسية

تحركات الحكومة اقتصادياً
خلال الأزمة شكلت فارقاً
وخففت الضغوط

السوق في اختبار
منذ 5 أشهر وكسب
الرهان بكفاءة



كتب محمود محمد:

تلعب الأوضاع الجيوسياسية دوراً ضاعطاً، وتشكل عبء نفسي أكثر منه رقمي على السوق المالي والشركات، خصوصاً بعد أن أثبتت القواعد الأساسية والرئيسية للسوق تماسكها، وحافظت على أداء مالي قوي يحمل مستويات نمو جيدة وإيجابية.

غلبت عمليات جني الأرباح السريعة في جلسة أمس بشكل استباقي لرفع مستويات السيولة، ترقباً وانتظاراً لردة فعل من شرائح تتأثر بالضغط النفسي، وذلك استعداداً للشراء بأقل الأسعار وبناء مراكز استثمارية لأجل متوسطة وطويلة.

عملية الشد والجذب ستستمر، والحسابات متباينة ومتغيرة، لكن من خلاصة المرحلة الماضية فالتوازن مطلوب وكذلك الانتقائية، أيضاً الثقة في الكيانات الجيدة، بعد أن أظهرت نتائج التجربة الماضية الكثير من المعطيات، ولعل هذه المرحلة هي الأهم في مسيرة السوق والشركات، وسيكون البناء عليها لاحقاً استراتيجياً من المساهمين والمستثمرين عموماً.

التحديات قامت بفرز الشركات بشكل عام، فظهرت الشركات التي تعتمد على الأداء التشغيلي والإيرادات الحقيقية، وكذلك التي تعتمد على أداء السوق ولعبة الأسهم، ففي ظل هذه الظروف هناك شركات تؤكد أن النمو في

الأرباح يعود إلى زيادة الإيرادات التشغيلية وكذلك تحسن أرباح الشركات التابعة والزميلة.

أيضاً أهم ما يجب أن يتم وضعه كروية عامة أمام المستثمرين عموماً عند اتخاذ أي قرار استثماري استراتيجي، هو قراءة تحركات الحكومة على الصعيد الاقتصادي، والجميع يتلمس أن المرحلة الأخيرة هي الأهم والأبرز على صعيد المشاريع النوعية ذات الأثر الإيجابي من العيار الثقيل، سواء على صعيد المشروعات المحلية أو الأجنبية، وذلك باستقطابات نوعية فريدة.

السوق المالي يتأهب لإدراج نوعي وطرح اكتتاب عام تشغيلي ممثل في مشروع أم الهيمن، بعد تأهيل 4 تحالفات بقيادة شركات مدرجة وشركة تابعة لبنك.

وبحسب مراقبين هناك اهتمام وتنافس كبير بين شركات التحالف على الفوز بإدارة الاكتتاب، ومن غير المستبعد أن شركات من التحالفات المؤهلة تسعى وتطمح فقط إلى أن تدرج يكون إدارة تلك العملية بدءاً من تقديم الاستشارات اللازمة وإدارة الاكتتاب العام للمواطنين في سجلها التشغيلي، حيث أن عملية بهذا الحجم ستساعدها مستقبلاً في الفوز بمزيد من عمليات الاكتتابات وإدارة الإدراجات، وهناك شركة واحدة تملك أفضل خبرة ولديها سيستم جاهز لهذا الحدث، عكس شركات أخرى إمكانياتها الفنية قائمة ولديها رصيد لكن عدد إدراجاتها وحجمها محدود.

كافة المقومات متوفرة لشركة تملك الخبرات اللازمة

لهذا الحجم من الاكتتابات بما ينعكس على نجاح العملية، والمتوقع ألا يتعدى الملف بكل أبعاده الربع الأول من 2027، حال مضت الأمور في إطار اعتيادي وطبيعي.

على صعيد مؤشرات السوق أمس، خسرت البورصة 144.3 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية 52.611 مليار دينار كويتي.

تراجعت أسهم 73 شركة، وارتفعت أسهم 41 شركة وشمل التداول 133 سهماً.

تراجعت كمية الأسهم المتداولة 6%، وتراجعت القيمة 6.1%، وارتفعت الصفقات 1%.

وتراجع مؤشر السوق الأول للعام بـ0.38% و0.28% على التوالي، وانخفض «الرئيسي 50» بنحو 0.07%، بينما ارتفع «الرئيسي» بـ0.21%، عن مستوى الثلاثاء.

شهدت الجلسة ارتفاعاً بـ7 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ3.25%، بينما تراجع 6 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بـ0.90%.

ومن بين 41 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «الكوت» القائمة الخضراء بـ9.64%، بينما جاء «عقار» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 72 سهماً بنحو 6.14%، واستقر سعر 19 سهماً.

وجاء سهم «الوطنية العقارية» على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 18.91 مليون سهم، و تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 10.01 مليون دينار.

راسيات القابضة: صافي أرباح النصف الأول 2.203 مليون دينار بنسبة نمو 767.618% توصية بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الأول بنسبة 10%



عثمان أيمن بودي

أرباح نقدية نصف سنوية عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 10 فلوس للسهم الواحد بعد طرح أسهم الخزينة وذلك للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 30 أغسطس 2026.



وأوضح بيان النتائج المالية إلى أن ارتفاع صافي ربح المجموعة ناتج عن ارتفاع الإيرادات التشغيلية المحققة من الشركات التابعة شركة مجموعة السراج القابضة، وشركة الكلية الكندية للخدمات التعليمية. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع



مشاري أيمن بودي

حققت شركة راسيات القابضة أرباحاً صافية عن النصف الأول 2026 بلغت 2.203 مليون دينار كويتي بربحية للسهم 14.690 فلساً بنسبة نمو 767.618% عن نفس الفترة المقابلة من العام الماضي 2025 حيث كانت تبلغ ربحية تلك الفترة 287 دينار بربحية للسهم 0.002 فلس.

إفصاحات البورصة



إبراهيم العوضي

أرباح «أعيان العقارية» ترتفع 34% النصف الأول

الفترة المماثلة من عام 2025 البالغ 2.15 مليون دينار.

ويعزى البيان ارتفاع الأرباح إلى تحسن الإيرادات التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 18% في النصف الأول من العام الحالي إلى 5.15 مليون دينار و10% عند 2.27 مليون دينار في الربع الثاني من العام؛ وذلك لزيادة إيرادات التأجير، وإيرادات إدارة أملاك الغير، فضلاً عن تحسن أداء الشركات الزميلة.



ارتفعت أرباح شركة أعيان العقارية خلال

الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 21% على أساس سنوي.

بلغت أرباح «أعيان العقارية» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي نحو 1.22 مليون دينار، مقابل 1.01 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وسجلت الشركة ربحاً بالنصف الأول من العام الحالي بلغت قيمته 2.88 مليون دينار، بزيادة 34% عن مستواه في

«العوائد الوطنية» تخفض ملكيتها في «تنظيف» إلى 17.66%

18.258% قبل التغيير. كما انخفض عدد الأسهم المملوكة إلى 44.10 مليون سهم، مقابل 45.60 مليون سهم قبل عملية البيع.

شخص مستفيد. وبحسب بيانات الإفصاح فقد انخفضت ملكية مجموعة العوائد الوطنية في الشركة الوطنية للتنظيف إلى 17.657% بعد التغيير، مقارنة بنسبة

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف إفصاح شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات عن بيع 0.5% أو أكثر من أسهم الشركة؛ وفق نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة

إفصاحات البورصة

«الخليج كابيتال» يحصل على رخصة تسويق صندوق مؤسس خارج الكويت

أصدرت هيئة أسواق المال ، القرار رقم (109) لسنة 2026 بشأن منح شركة الخليج كابيتال للاستثمار رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت؛ وذلك لتسويق حصص محفظة «غيت واي ليفينغ» داخل البلاد.

وبحسب القرار، رخصت الهيئة للشركة بتسويق 300 حصة من المحفظة المنشأة في جزر الكايمان، على أن تتكون كل حصة من سهم ملكية واحد في شركة 2026 سي إتش آر.بي إكويتي هولدينغز ليمتد، إضافة إلى سهم واحد من أسهم ديون التمويل الذاتي المرتبطة بشركتي 2026 سي إتش آر. بي فاينانس ليمتد و2026 سي إتش آر. بي فاينانس ليمتد 2.

وحددت الهيئة سعر العرض عند 100 ألف دولار أمريكي للحصة الواحدة، مع فرض عمولة اكتتاب لمرة واحدة بنسبة 2% من قيمة التزام المستثمر بالاستثمار، على أن يتحملها مدير النظام.

وأوضحت أن الحصص المطروحة داخل دولة الكويت ستقتصر على العملاء المحترفين وفق التعريفات الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته. وبيّنت أن الجهات التي ستتلقى طلبات الاشتراك تشمل شركة الخليج كابيتال للاستثمار وبنك الخليج، فيما تُحدد أهداف نظام الاستثمار الجماعي وفق ما ورد في نشرة الاكتتاب.

وأشارت الهيئة إلى أن مدة رخصة التسويق تبلغ سنة واحدة تبدأ من تاريخ إصدار شهادة الترخيص وسداد الرسوم المقررة، مؤكدة أن الرسوم يجب سدادها خلال شهر من تاريخ صدور القرار، وإلا عُد القرار كأن لم يكن.

«تجارة» 972.67 ألف دينار ربحية النصف الأول

كشفت القوائم المالية انخفاض صافي ربح شركة التجارة والاستثمار العقاري خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 11.45% على أساس سنوي.

سجلت «تجارة» ربحاً بـ563.54 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 636.38 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وحققت الشركة أرباحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 972.67 ألف دينار، مقارنة بـ1.17 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بتراجع سنوي بلغ 16.90%. وعزا البيان انخفاض الأرباح إلى إدراج أرباح بيع عقارات في الفترة المقارنة من العام السابق.

المعدات : 308.35 ألف أرباح للنصف الأول

حققت «المعدات» بالنصف الأول من العام الحالي أرباحاً بقيمة 308.35 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 42.86 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2025.

«نابيسكو»: عقدين بقيمة 6.47 مليون دينار والعائد 7%

أعلنت شركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» توقيع إحدى الشركات التابعة على تمديد عقدين مع شركة نفط الكويت بقيمة إجمالية تبلغ 6.47 مليون دينار.

ذكرت «نابيسكو» أن الشركة التابعة وقعت تمديد العقد رقم (18053371) الخاص بتوفير منتجات الطين وخدمات هندسة الطين للآبار العميقة مع شركة نفط الكويت، مبينة أن فترة التمديد تبلغ 6 أشهر وبقيمة إجمالية تقدر بـ3.25 مليون دينار.

أما التمديد الثاني فلمدة 6 أشهر أيضاً ويتعلق بالعقد رقم (18053125) الخاص بتوريد منتجات الطين والخدمات الهندسية للطين – تطوير الحفر، وذلك من قبل شركة نفط الكويت، بقيمة 3.22 مليون دينار. وأشارت «نابيسكو» إلى أن الأثر المالي للتمديدين يتمثل في استمرار الأثر المفصح عنه سابقاً، والمتمثل في تسجيل هامش ربح للعقدين بنحو 7%؛ وذلك بالاعتماد على ظروف التنفيذ وسير العمل.

«التجاري»: توصية بتوزيع 12% نقدا عن النصف الأول 2026

ارتفعت أرباح البنك التجاري الكويتي خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 18.3% سنوياً؛ تزامناً مع قرار مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية مرحلية.

سجل «التجاري» ربحاً بقيمة 38.27 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 32.34 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وحقق البنك ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 62.28 مليون دينار، مقابل 60.36 مليون دينار لذات الفترة من العام المنصرم، بارتفاع 3.2%.

وعزا البيان ارتفاع صافي الربح الخاص بمساهمي البنك بمبلغ 1.92 مليون دينار في النصف الأول من 2026 بشكل أساسي إلى زيادة إيرادات التشغيل، وزيادة الاستردادات المرتبطة بخسائر القروض، والتي قابلها بشكل جزئي زيادة في مصاريف التشغيل. يُشار إلى أن إجمالي أصول «التجاري» نمت بنهاية النصف الأول من العام الحالي بنسبة 7.9% عند 5.24 مليار دينار، كما زاد إجمالي الإيرادات التشغيلية 2.7% عند 93.81 مليون دينار.

وقرر مجلس إدارة البنك توزيع أرباح مرحلية نقدية على المساهمين بواقع 12 فلساً للسهم، وإجمالي يقدر بـ23.67 مليون دينار.

«هيومن سوفت»: 4.8% تراجع في أرباح النصف الأول

نما صافي ربح شركة هيومن سوفت القابضة في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 4.1% سنوياً.

بلغت أرباح الشركة 8.69 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو المنصرم، مقابل 8.34 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وحققت «هيومن سوفت» ربحاً بقيمة 17.38 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ18.27 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق، بانخفاض سنوي 4.8%.

وعزا البيان انخفاض صافي الربح النصفى بشكل رئيسي إلى تراجع الإيرادات؛ إذ بلغت القيمة الإجمالية للإيرادات التشغيلية 37.73 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي بانخفاض سنوي بلغ 5.2%.

«سنام»: توقيع عقد استثماري مع شركة تطوير مبانٍ لمدة 25 عاماً

في مدينة الرياض، مبنية أن المشروع يأتي ضمن استراتيجية التوسع في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية، حيث من المستهدف افتتاح المدرسة وبدء تشغيلها خلال شهر سبتمبر 2028؛ بما يسهم في تعزيز الطاقة الاستيعابية لمدارس جلوبال العالمية الحديثة وتوسيع نطاق خدماتها التعليمية.

الزميلة شركة أدكس أعلنت قيام شركتها التابعة الأولى للتعليم القابضة، عن طريق شركتها التابعة مينا الحديثة للتعليم في المملكة العربية السعودية بتوقيع العقد.

وأشارت إلى أن العقد يستهدف إنشاء وتجهيز وتشغيل الفرع الثالث لمدارس جلوبال العالمية الحديثة

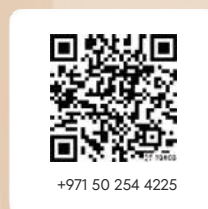
أعلنت شركة مجموعة سنام القابضة توقيع عقد استثماري مع شركة تطوير للمباني لاستثمار أرض تعليمية تابعة لوزارة التعليم السعودية، في حي الازدهار بمدينة الرياض؛ وذلك لمدة 25 عاماً بقيمة إيجارية سنوية تبلغ 3.75 مليون ريال سعودي. وبخصوص تفاصيل العقد، قالت «سنام» إن شركتها

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق متراجعا 1.25% وسط هبوط جماعي للقطاعات الرئيسية



متدنية، حيث أغلق سهم أملاك عند قاع تاريخي جديد عند 8.24 ريال بتراجع 2.14%، وسجل سهم إنتاج قاعاً تاريخياً عند 23.15 ريال بانخفاض 5.16%.

كما سجلت أسهم صالح الراشد ومياها قيعاناً تاريخياً خلال الجلسة، في حين سجلت أسهم مجموعة تداول، وميكو، وبي سي أي، وبوان، والخزف السعودي، والغاز القابضة، والخريف أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

وعلى الرغم من إغلاق سهم تكوين عند أدنى مستوى في 52 أسبوعاً وقاع تاريخي، إلا أنه أنهى الجلسة باللون الأخضر.

تبوك الزراعية بنسبة 9.94%، وحقق سهم أمريكانا مكاسب قوية بنسبة 7.66% ليغلق عند 2.25 ريال، تزامناً مع إعلان الشركة عن نتائجها المالية.

الأعلى نشاطاً

ومن حيث النشاط، استأثر سهم الراجحي بصدارة السيولة بقيمة 694.29 مليون ريال مع تراجع بنسبة 2.58%، بينما تصدر سهم أمريكانا قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بالحجم بتداول 94.89 مليون سهم، وتراجع سهم أرامكو السعودية بنسبة طفيفة بلغت 0.08% عند مستوى 26.28 ريال. وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم مستويات

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الأربعاء متراجعا 1.25%، ليغلق عند مستوى 10,544.1 نقطة، فاقداً 134.01 نقطة من قيمته.

وشهدت الجلسة سيطرة القوى البيعية مع تراجع 199 شركة مقابل ارتفاع 55 شركة فقط، وسط سيولة إجمالية بلغت 5.29 مليار ريال بتداول 305.44 مليون سهم.

وافتح المؤشر جلسته عند 10,639.44 نقطة، وبلغ أعلى مستوى له خلال التداولات عند 10,647.35 نقطة، قبل أن ينحدر إلى أدنى مستوياته عند 10,497.44 نقطة، متأثراً بالأداء السلبي للقطاعات القيادية.

16 قطاعاً تضغط على المؤشر

وجاء إغلاق 16 قطاعاً باللون الأحمر، وجاء الضغط الأكبر من قطاع البنوك الذي هبط 2.44% بسيولة تجاوزت 1.37 مليار ريال، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 2.31% وتراجع قطاع الاتصالات 1.08%، وبلغت خسائر قطاعي المواد الأساسية والطاقة 0.68% و0.16% على التوالي. وفي المقابل، تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية المكاسب بعد صعوده 1.73%، وارتفع قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.86%، وقطاع إنتاج الأغذية بنسبة 0.47%.

تحركات الأسهم

وعلى صعيد أداء الأسهم، كان سهم جاز الأكثر انخفاضاً بنسبة 8.45%، تلاه سهم بنك الرياض بنسبة 5.43%، وسهم اس ام سي للرعاية الصحية بنسبة 5.29%، وتراجع سهم سابك بنسبة 2.81% ليصل إلى 49.86 ريال، تزامناً مع إعلان النتائج المالية وتوزيعات الأرباح.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم تكوين القائمة الخضراء بارتفاع نسبته 9.98% ليصل إلى 4.63 ريال، وارتفع سهم

مؤشر السوق الموازي يغلق متراجعا 0.49% بسيولة 13.67 مليون ريال

أنهى مؤشر السوق الموازي السعودي (نمو) جلسة الأربعاء بانخفاض قدره 107.41 نقطة، ليغلق عند مستوى 21,769.81 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.49%.

وشهدت الجلسة تفوقاً للأسهم الخاسرة التي بلغت 33 شركة مقابل ارتفاع 25 شركة، في حين استقرت أسعار 68 شركة دون تغيير، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 13.67 مليون ريال، بكمية بلغت 1.74 مليون سهم.

وتصدر سهم ملان قائمة الارتفاعات بنسبة 9.89% ليصل إلى سعر 1 ريال، تلاه سهم سمائل كير الذي صعد بنسبة 8.06% ليغلق عند 6.7 ريال، كما حقق سهم نفط الشرق مكاسب بنسبة 7.53% مستقراً عند 3 ريالات، وارتفع سهم ثروة بنسبة 7.46% ليصل إلى 27.94 ريال.

وفي قائمة الأسهم المنخفضة، تصدر سهم برج المعرفة التراجعات بنسبة 9.24% مغلقاً عند 5.89 ريال، وتبعه سهم طاقات الذي انخفض بنسبة 8.69% ليصل إلى 8.2 ريال، كما تراجع سهم كير بنسبة 8.33% ليقفل عند 1.1 ريال، وهبط سهم تايم بنسبة 6.67% مسجلاً 21 ريال.

وعلى صعيد النشاط من حيث القيمة، استحوذ سهم جروب فايف على الحصة الأكبر من السيولة بنحو 3.09 مليون ريال رغم تراجع بنسبة 0.93% ليغلق عند 53 ريال، وجاء سهم عسق في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 1.38 مليون ريال مع انخفاضه بنسبة 0.80% ليصل إلى 47.14 ريال، كما نشط سهم تدوير بسيولة بلغت 0.77 مليون ريال مع استقرار سعره عند 4.5 ريال.

ومن حيث كمية التداول، فقد تصدر سهم حديد وطني القائمة بتداول 0.29 مليون سهم، تلاه سهم تدوير بتداول 0.17 مليون سهم، ثم سهم دار المركبة بتداول 0.15 مليون سهم رغم تراجع بنسبة 4.76%، وسهم المداواة الذي شهد تداول 0.11 مليون سهم مرتفعاً بنسبة 1.55% ليغلق عند 5.25 ريال.



بورصات خليجية

مؤشر سوق دبي المالي يغلق تعاملاته على ارتفاع طفيف بنسبة 0.12%



النسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم الأسمنت الوطنية، قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في ختام التعاملات بنسبة 7.61%.

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم المال كابيتال ريت قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في ختام التعاملات بنسبة 4.34%.

أداء قطاعات السوق

شهدت قطاعات سوق دبي المالي تبيانا في الأداء بنهاية التعاملات، إذ ارتفعت مؤشرات 4 قطاعات، بقيادة قطاع المواد الأساسية الذي حقق أعلى نسبة صعود بـ 7.622%، تلاه القطاع المالي بـ 0.783%، ثم قطاع السلع الاستهلاكية بـ 0.683%، وقطاع الصناعة بـ 0.412%.

وفي المقابل، تراجعت مؤشرات 3 قطاعات، يتصدرها قطاع العقارات بنسبة 1.284%، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بـ 0.711%، وقطاع المرافق العامة بـ 0.029%، بينما استقر قطاع الاتصالات دون تغيير.

أغلق مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على ارتفاع طفيف، محولاً اتجاهه نحو الصعود بنهاية الجلسة بدعم من تحسن القيمة السعري لمجموعة من الأسهم المدرجة.

ووفق بيانات التداول، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.12% ما يعادل 7.06 نقطة، لينتهي التعاملات عند مستوى 5796.79 نقطة. وشهدت الجلسة تداول 107.911 ملايين سهم، بقيمة إجمالية بلغت 427.511 مليون درهم، نُفذت من خلال 12,751 صفقة.

ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بمقدار 143 مليون درهم لتسجل 940.836 مليار درهم بنهاية تعاملات الأربعاء، مقارنة بـ 940.693 مليار درهم في إغلاق الثلاثاء.

وعلى صعيد حركة الأسهم، توزعت التداولات بين ارتفاع أسعار 17 سهماً، وتراجع 18 سهماً، في حين أغلقت 17 شركة على استقرار دون تغيير مقارنة بإغلاقها السابق.

بورصة أبوظبي 1.220 مليار درهم قيمة التداولات

ارتفاعاً بنسبة قفزت إلى 14.573%.

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم «مجموعة إي 7» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، متراجعاً بنسبة 4.908%.

أداء قطاعات السوق

تباين أداء قطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية بين الصعود والهبوط بنهاية الجلسة؛ إذ تصدر قطاع التقديري للمستهلك قائمة القطاعات الراجعة بزيادة بلغت 1.48%، تلاه قطاع الاتصالات بارتفاع نسبته 1.35%، فيما سجل قطاع الرعاية الصحية نمواً طفيفاً بنسبة 0.11%، وارتفع قطاع المالية بنسبة 0.09%.

في المقابل، تقدم قطاع التكنولوجيا القطاعات المتراجعة بانخفاض قدره 2.49%، تلاه قطاع العقارات بتراجع نسبته 2.11%، ثم قطاع الطاقة بنسبة 0.82%، وقطاع المواد الأساسية بنسبة 0.75%.

كما تراجع قطاعا الصناعات والمرافق بنسبة 0.37% لكل منهما، وانخفض قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 0.18%.

ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنهاية تعاملات الأربعاء بشكل طفيف، إذ أغلق عند مستوى 9839.56 نقطة، متقدماً بـ 4.68 نقطة أو ما يعادل 0.048%، مدعوماً بتحركات نمطية في أسهم قيادية حافظت على مكاسب المؤشر.

وسجل السوق سيولة إجمالية بلغت 1.220 مليار درهم، تحققت من خلال تداول 275.174 مليون سهم عبر تنفيذ 18.537 صفقة.

وتراجعت القيمة السوقية للشركات لتصل إلى 2.872 تريليون درهم بنهاية تعاملات اليوم، مقارنة بنحو 2.874 تريليون درهم في جلسة أمس. لتسجل بذلك خسائر سوقية بلغت قيمتها 2 مليار درهم.

وأظهرت خريطة الأسهم رجحان كفة التراجع، حيث ارتفعت أسعار 34 سهماً، مقابل انخفاض 51 سهماً، في حين استقرت أسعار 48 سهماً دون تغير يُذكر.

النسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم «هيلي القابضة» قائمة الأسهم الأكثر

مؤشر بورصة مسقط يرتفع بنسبة 0.47%



أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات مرتفعاً 0.47%، بإقفاله عند مستوى 7,281.48 نقطة، رابكاً 34.29 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الثلاثاء.

ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.08%، مدفوعاً بارتفاع سهم بنك عمان العربي المرتفع بنسبة 3.88%، وارتفع سهم بنك مسقط بنسبة 1.01%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.03%؛ مع صدارة سهم إس إم إن باور القابضة للأسهم الراجعة بنسبة 6.84%، وارتفع سهم العمانية للاتصالات بنسبة 2.95%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيداً بنسبة 0.54%، مع تقدم سهم جلفار للهندسة والمقاولات على المتراجعين بنسبة 6.79%، وتراجع سهم الصفاء للأغذية بنسبة 2.28%.

وتراجع حجم التداولات اليوم بنسبة 9.62% إلى 181.8 مليون ورقة مالية، مقابل 201.2 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 11.87% إلى 51.07 مليون ريال، مقارنة بنحو 57.95 مليون ريال جلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 44.7 مليون سهم، بقيمة 8.11 مليون ريال.

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.16%

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء منخفضة؛ وسط ترقب لقرار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.16% ليصل إلى النقطة 10006.91، فاقداً 15.78 نقطة عن مستوى أمس الثلاثاء.

أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات على رأسها العقارات بواقع 1.77%، بينما ارتفع قطاعا الصناعات والنقل بـ 0.05% و 0.02% على التوالي.

ارتفعت السيولة إلى 383.21 مليون ريال، مقابل 282.82 مليون ريال الثلاثاء، و زادت أحجام التداول عند 170.71 مليون سهم، مقارنة بـ 121.58 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 35.51 ألف صفقة، مقابل 21.73 ألف صفقة الثلاثاء.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية لبورصة قطر بلغت 664.29 مليون ريال قطري، وتضمنت تنفيذ صفقات على سوق السندات بقيمة تداول إجمالية تبلغ 281.02 مليون ريال قطري.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم «لدالة» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 37 سهماً بـ 5.80%، بينما ارتفع سعر 13 سهماً على رأسها «العامة» بـ 4.02%، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم «بروة» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 18.82 مليون سهم، وسيولة بقيمة 42.71 مليون ريال، عقب إعلانها عن النتائج المالية نصف السنوية.

بورصات عالمية

الأسواق الآسيوية تحت الضغط.. أسهم كوريا الجنوبية تهوي 8%



وقال محلل استراتيجيات الاستثمار في شركة بيرد في لويزفيل بولاية كنتاكي روس مايفيلد: «ما الذي دفع المستثمرين إلى التوجه نحو هذه الأسهم غير التكنولوجية؟ القيمة هي من بين هذه الأسباب. فالنتاج المحلي الإجمالي قوي، وسوق العمل يواصل نموه، وهناك أدلة في عدد من الأماكن على أن الإنفاق الاستهلاكي يشهد تسارعا من جديد».

وجاءت الضغوط على أسهم التكنولوجيا وصناعة الرقائق بعد تقارير أفادت بأن شركة صينية مدعومة من الدولة بدأت الإنتاج التجاري لألات تصنيع الرقائق المتقدمة، ما عزز المخاوف من تسارع الاكتفاء الذاتي للصين في قطاع أشباه الموصلات.

وذكرت صحيفة ذي إنفورميشن أن الصين بدأت تصنيع آلات مطورة محليا للطباعة الضوئية بالأشعة فوق البنفسجية تمثل أداة رئيسية في صناعة الرقائق ظلت شركة «إيه إس إم إل - ASML» الهولندية تهيمن عليها لفترة طويلة.

الشرق الأوسط.

وانخفض نيكاي في أحدث تعاملات 0.04% إلى 62337.37 نقطة بعد أن تذبذب بين المكاسب والخسائر. وارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.33% إلى 3976.55 نقطة.

وفي وول ستريت أغلق المؤشر ستاندرد آند بورز 500 على ارتفاع يوم الثلاثاء، إذ عوضت مكاسب حققتها شركتا بوينغ وكوكا كولا تراجعات حادة في أسهم شركات الرقائق الإلكترونية قبيل إصدار شركة أبل وشركات تكنولوجيا أخرى تقاريرها الفصلية خلال الأسبوع الجاري.

وشهدت الأسواق العالمية تقلبات هذا الشهر، إذ يساور المستثمرين القلق من أن شركات ألفابت ومايكروسوفت وأمازون وغيرها من عمالقة التكنولوجيا تبالغ على الأرجح في الإنفاق على مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في إطار سباقها للسيطرة على هذه التكنولوجيا الناشئة.

انخفض مؤشر كوسبي الرئيسي للأسهم الكورية الجنوبية خلال تعاملات الأربعاء بنحو 8% مع استمرار تراجع أسهم شركات صناعة الرقائق الإلكترونية. وقاد سهم شركة صناعة الرقائق إس.كيه هاينكس أحدث تراجع للمؤشر الكوري الجنوبي بعد أن جاءت أرباحها ربع السنوية أقل من توقعات المحللين رغم ارتفاعها عن الربع الثاني من العام الماضي.

وبحلول منتصف تعاملات الأربعاء في سول تراجع مؤشر كوسبي بنسبة 8% إلى 5547.77 نقطة. وتراجعت أغلب أسواق الأسهم الآسيوية الأخرى حيث تراجع مؤشر تايكس للأسهم التايوانية بنسبة 3.6% ومؤشر شنغهاي المجمع للأسهم الصينية بنسبة 0.5%.

وتذبذب المؤشر نيكاي الياباني الأربعاء، إذ قوبل تأثير عمليات الشراء عند الانخفاض مع الحذر الذي ساد قبيل إعلان نتائج أعمال شركات التكنولوجيا الأميركية، بينما يعكف المستثمرون على تقييم أحدث التطورات في

أسهم الرقائق تهبط بمؤشر «نيكاي» إلى أدنى مستوى في شهرين

الذاكرة 13.85% ليواصل خسائره للجلسة الخامسة على التوالي، ويرتفع إجمالي تراجعته خلال تلك الفترة إلى نحو 40%.

جاءت خسائر نيكاي بالتزامن مع هبوط مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي 6% وسط تقلبات حادة، وتراجع مؤشر فيلادلفيا الأميركي لأشباه الموصلات بنحو 4.5% في جلسة الثلاثاء. ويتربع المستثمرون هذا الأسبوع نتائج شركتي مايكروسوفت وأمازون.

وفي المقابل، قفز سهم شركة كينيس 15.42% بعد إعلان أرباح قوية، ليكون من أبرز الرباحين على المؤشر. كما ارتفع سهم شركة ألعاب الفيديو كونامي 12.74%، وصعد سهم كوماتسو لصناعة معدات البناء 7.63%.

الجلسة السابقة. كما بات المؤشر أقل بنحو 15% من مستواه القياسي المسجل الشهر الماضي. وقال شينجو إيدي، كبير محلي الأسهم في معهد إن.إل.آي للأبحاث، إن السوق تواصل ببساطة اتجاهها الأخير، مؤكداً عدم وجود أحداث جديدة أثرت سلباً في المعنويات. وفي المقابل، ارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.26% إلى 3974.03 نقطة.

تعرضت أسهم قطاع الرقائق لضغوط قوية، إذ هبط سهم «سكرين هولدنغز» المصنعة لمعدات أشباه الموصلات 17.25% مسجلاً أكبر تراجع يومي له منذ يناير 2020. وانخفض سهم «كيوكسيا» المصنعة لرقائق

تراجع مؤشر نيكاي الياباني ليغلق عند أدنى مستوى له في شهرين، بعدما أقبل المستثمرون على بيع الأسهم المرتبطة بصناعة الرقائق الإلكترونية قبيل إعلان نتائج أعمال شركات التكنولوجيا الأميركية الكبرى، في وقت أسهم فيه تجدد القتال في الشرق الأوسط في إضعاف شهية المخاطرة. وشهدت أسهم شركات تصنيع الرقائق الآسيوية تقلبات حادة خلال الفترة الأخيرة، وسط تزايد الشكوك بشأن عوائد الإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي واشتداد المنافسة الصينية. وأغلق مؤشر نيكاي منخفضاً 1.49% عند 61434.19 نقطة، بعد أن هبط خلال الجلسة بأكثر من 3%، مواصلاً خسائره بعد تراجع تجاوز 4% في

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

29 يوليو 2026

ملحقاً بمصادف الترتيب حسب على أساس العالمية وصافي الأرباح 12 شهر التقويمية 2020 مصداقاً لقرار الجمعية العامة 2020 على أساس الأرباح العالمية بالوقت المخصص كما في 31 مارس 2020. العائد المالي للأهم حسب على أساس التوزيعات لعام 2025 والأرباح العالمية الشركات التي تختلف في مزاياها فيما يتعلق بها بشكل مستقل الأرباح أو تعانات ضرورية بد أن إعلان نتائج عام NA. غير مطابق NM غير قابل للتأليب

اتعلم لك صناعة... هل أصبحت صناعة المحتوى صناعة هذا العصر؟ من الحرفة والعمل بعد الدوام إلى اقتصاد رقمي يحوّل الهاتف والموهبة والمعرفة إلى أدوات إنتاج

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي



قديمًا، كان رزق الإنسان مرتبطًا بما يتقنه من حرفة. فالحداث يصنع الأدوات والسيوف، والنجار يصنع الأثاث، والحاتك ينسج الملابس. وكانت «الصناعة» تُتعلّم على يد معلم، أو تنتقل من جيل إلى آخر، حتى تصبح رأس مال صاحبها ومصدر رزقه. ومع انتشار الوظائف الحديثة، تغيّر شكل العمل، لكن الحاجة إلى زيادة الدخل بقيت كما هي. ففي أفلامنا العربية القديمة، كنا نسمع الأسرة تقول لابنها: «انزل اتعلم لك صناعة تسترزق منها». وفي الأفلام الأمريكية، اعتدنا رؤية الطالب يعمل بعد الدراسة في توصيل البيتزا، أو في مطعم أو متجر، أو في رعاية الأطفال. ثم جاءت تطبيقات النقل والتوصيل، وقدمت نموذجًا أكثر مرونة: يعمل الشخص ساعة أو ساعتين بعد انتهاء دوامه، ثم يعود إلى منزله. أما اليوم، فيبدو أننا أمام تحول جديد. فبدل أن يبحث الإنسان عن وظيفة ثانية لدى جهة أخرى، أصبح بإمكانه أن يحاول بناء مصدر دخله بنفسه، باستخدام هاتف، وفكرة، وطريقة عرض تجذب الجمهور.

فهل أصبحت صناعة المحتوى امتدادًا حديثًا لفكرة «الصناعة»؟ موهبة لم تعد تنتظر من يكتشفها

لسنوات طويلة، ارتبط اكتشاف المواهب بالغناء والتمثيل والرياضة. كانت برامج المواهب تبحث عن صوت أو حضور مميز، ثم يأتي فريق من المدربين والمنتجين ليطور الموهبة ويقدمها إلى الجمهور، حتى تتحول أحيانًا إلى مهنة ومصدر رزق.

لكن مفهوم الموهبة اتسع اليوم. فقد لا يكون الإنسان مغنيًا أو ممثلًا، لكنه يجيد تبسيط المعلومات، أو الطبخ، أو التدريب، أو إصلاح الأشياء. وقد لا يحمل تخصصًا نادرًا، لكنه يمتلك كاريزما، أو خفة ظل، أو قدرة على سرد المواقف بطريقة ممتعة. والفرق أن صاحب الموهبة لم يعد مضطرًا إلى انتظار برنامج تلفزيوني أو جهة تكتشفه؛ فالم منصة أصبحت متاحة، والجمهور هو من يقرر المتابعة.

الهاتف من المشاهدة إلى الإنتاج

المدرس يستطيع تبسيط درس صعب في دقيقة، والطاهي يعرض وصفة، والحرفي يوثق مراحل عمله، والمدرّب يقدم تمرينًا، والطبيب ينشر توعية صحية. وما يراه الإنسان عاديًا في حياته قد يراه غيره مفيدًا أو ممتعًا. فقد يرى الحرفي يومه روتينيًا، بينما يستمتع آلاف الأشخاص بمشاهدة طريقة صنع قطعة معينة. فهل يشترط في المحتوى أن يقدم فكرة لم يسبق لأحد تناولها؟ أم أن القيمة قد تكون في طريقة العرض، وصدق صاحبها، وقدرته على الاستمرار؟

أعرف شخصًا بدأ بنشر مقاطع مضحكة بسيطة، من دون استوديو أو خطة واضحة. كانت مجرد تجربة، لكنها جذبت المتابعين، ثم وصل إليه أول دخل فعلي من المنصة. لم تكن أهمية المبلغ في قيمته فقط، بل فيما أثبتته له؛ فقد أدرك أن الحساب ليس مجرد وسيلة للترفيه، بل فرصة قابلة للنمو. هنا تحولت التجربة في ذهنه من هواية إلى مشروع محتمل.

من بيع الوقت إلى توسيع الأثر

في العمل التقليدي، يرتبط الدخل غالبًا بالوقت. فالمدرس يتقاضى أجرًا عن الحصة، والمدرّب عن الجلسة، والسائق عن الرحلة. فإذا توقف الشخص عن العمل، توقف دخله. أما المحتوى، فقد يستمر في الوصول إلى الجمهور بعد انتهاء وقت إنتاجه. فالمدرس الذي كان يشرح لخمسة طلاب يستطيع

لكنه لم يجد من يكتشفه أو يمنحه فرصة. لكن كما أن الفأس وحده لا يصنع حطابًا، فإن الهاتف وحده لا يصنع صانع محتوى ناجحًا. لا بد من تدريب، وإنترنت، وفكرة، ومتابعة، ومساعدة على إدارة الدخل.

وقد تفتّح صناعة المحتوى بابًا لبعض من أغلقت أمامهم الوظائف التقليدية، لكنها ليست علاجًا منفردًا للفقر، بل أداة ضمن منظومة أوسع من التعليم والتدريب والحماية الاجتماعية.

هل يصبح المحتوى ثروة وطنية؟

كما تعتمد دول على الزراعة بسبب خصوبة أراضيها، وأخرى على النفط والطاقة، أو الصناعة والسياحة، قد تصبح المعرفة والثقافة والقدرة على إنتاج المحتوى موردًا اقتصاديًا لبعض الدول.

لكن كثرة الحسابات وحدها لا تصنع اقتصادًا. المطلوب بيئة تكتشف المواهب، وتحمي الحقوق، وتمول الإنتاج، وتربط المبدعين بالشركات والمنصات، وتساعد المحتوى المحلي على الوصول إلى جمهور عالمي.

عندها يصبح المبدع موردًا بشريًا، والجمهور سوقًا، والمنصة وسيلة تصدير، والمحتوى منتجًا اقتصاديًا يمكنه أيضًا تسويق السياحة والثقافة والمنتجات المحلية.

فرصة حقيقية... لا وعدًا بالثراء

يمكن أن يأتي الدخل من الإعلانات، والرعايات، والاشتراكات، والبلث المباشر، والتسويق بالعمولة، وبيع الخدمات والدورات. لكن فتح حساب لا يعني دخلًا مضمونًا. فالمشاهدات تتقلب، وسياسات المنصات تتغير، والنجاح المؤقت قد يدفع البعض إلى ترك وظائفهم قبل التأكد من استقرار دخلهم.

وفي المجالات الحساسة، مثل الطب والمال، تتضاعف المسؤولية؛ لأن المعلومة الخاطئة قد تصل إلى جمهور واسع. لذلك تبقى المصداقية، وحماية الخصوصية، واحترام التخصص، أهم من عدد المشاهدات.

في الماضي كان السؤال: أين أجد عملاً إضافيًا؟

أما اليوم، فقد أصبح السؤال: ما المهارة أو المعرفة أو الهواية التي أملكها، ويمكن تحويلها إلى محتوى؟

قد لا ينجح الجميع، لكن أبواب الرزق تتغير مع تغير العالم. وربما تكون صناعة المحتوى هي بالفعل «صناعة هذا العصر»؛ تبدأ بموهبة أو فكرة بسيطة، ثم تتحول إلى جمهور، ومن الجمهور إلى دخل، ومن الدخل إلى مشروع، وربما إلى صناعة ومدينة واقتصاد كامل.

اليوم الوصول إلى آلاف الأشخاص بمقطع واحد. وقد يقدم جزءًا من معرفته مجانًا، لكنه يبني في المقابل الثقة والسمعة، ثم يأتي الدخل من الدورات والاستشارات والإعلانات والاشتراكات. ولنتخيل طبيبين يحملان التخصص والخبرة نفسيهما تقريبًا. الأول يعتمد على عمله في العيادة، فيرتبط دخله بعدد المرضى وساعات العمل. أما الثاني، فيمارس مهنته ويقدم إلى جانبها محتوى توعويًا يصل إلى جمهور واسع، وقد يحصل لاحقًا على دخل من المحاضرات والكتب والدورات والتعاونات الإعلامية. قد يصبح دخل الطبيب الثاني أعلى، لا لأنه أوفر طبيًا بالضرورة، بل لأنه استطاع توسيع أثر معرفته. والأمر نفسه ينطبق على المدرس والمدرّب والطاهي والحرفي.

هل نرى مدينة لصناعة المحتوى؟

كما صنعت السينما حولها مدنًا واستوديوهات ومدارس للتمثيل وشركات لإدارة المواهب، قد تنشأ مستقبلًا مدن متخصصة في صناعة المحتوى الرقمي.

فكما اشتهرت هوليوود وبوليوود بالسينما، واشتهرت مدن عربية بالاستوديوهات والمسارح والتسجيل الموسيقي، قد تظهر وجهة يسافر إليها صانع المحتوى لتصوير موسم كامل من برنامج، أو تسجيل حلقات بودكاست، أو العمل مع فريق محترف.

وقد تضم هذه المدينة استوديوهات للفيديو القصير والبلث المباشر والبودكاست، وفرقًا للكتابة والتصوير والمونتاج، وشركات لإدارة المواهب والإعلانات، وخبراء في العقود وحقوق الملكية وتحليل الجمهور.

عندها لا يعود المحتوى محاولة فردية، بل يصبح صناعة لها بنية تحتية وتمويل وشركات، وتخلق وظائف للمصور والمونتير والمصمم وال كاتب ومدير الأعمال، حتى لو لم يظهر أي منهم أمام الكاميرا.

من الفأس إلى الهاتف

كثيرًا ما نقول للمحتاج: لا تمنحه مساعدة مؤقتة فقط، بل أعطه أداة يعمل بها. وفي الماضي كانت هذه الأداة فأسًا أو مكنية أو عدة حرفة.

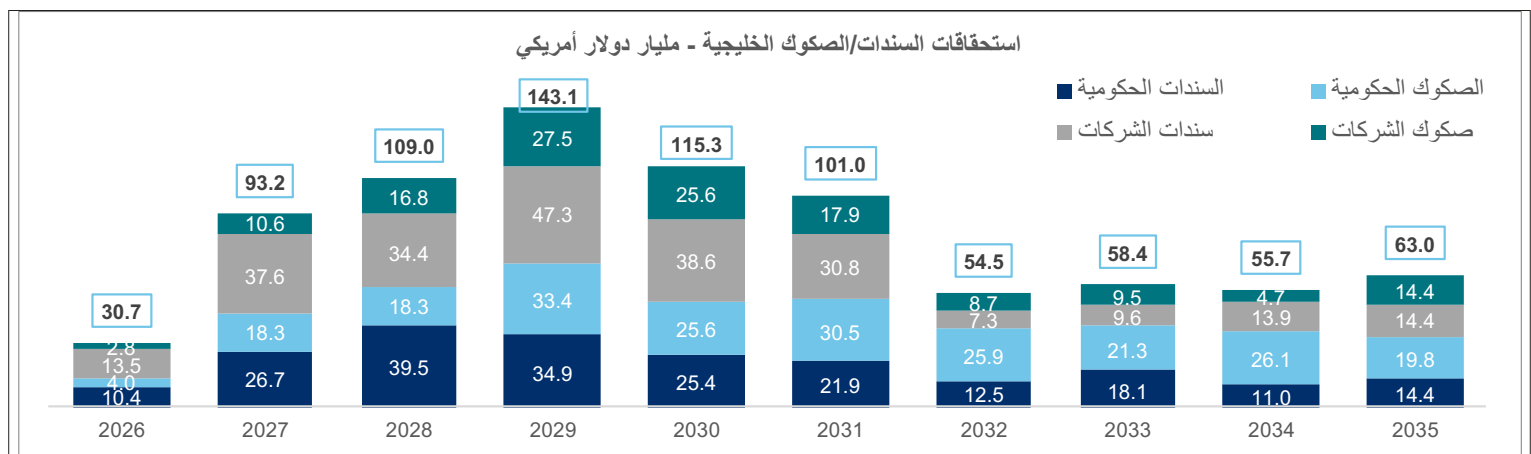
وربما تصبح العبارة اليوم: لا تعطه هاتفًا للترفيه فقط، بل علّمه كيف يحوله إلى أداة إنتاج.

فالهاتف قد يصبح كاميرا، واستوديو، ومتجرًا، ووسيلة للوصول إلى الجمهور. وقد يمتلك شخص محدود الدخل موهبة في رواية القصص، أو الطبخ، أو الأعمال اليدوية، أو الكوميديا،

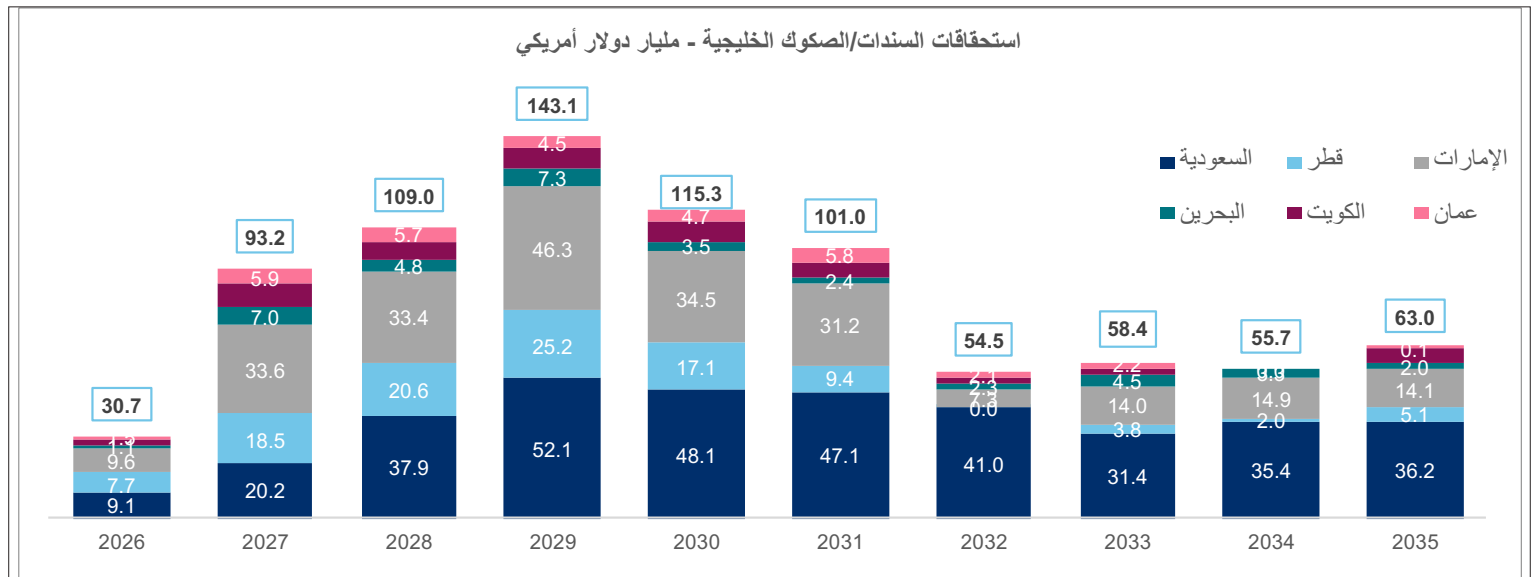
KAMCO INVEST

سوق الدخل الثابت بدول مجلس التعاون الخليجي

7.1 تريليون دولار إجمالي نشاط أسواق رأس مال الدين عالمياً النصف الأول من العام 2026



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

للاجتماع المقبل، شهد تسعير الأسواق تحولاً حاداً نحو التشدد، إذ تشير العقود المستقبلية حالياً إلى احتمال تراكمي بنسبة 80 في المائة لرفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل بحلول سبتمبر 2026، في ظل ارتفاع أسعار النفط المرتبط بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران، بما يزيد من تعقيد مشهد التضخم. كما شهد أثر الرسوم الجمركية المفروضة سابقاً تحولاً قوياً، بعدما أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارها بإلغاء الرسوم الأصلية التي فرضتها الإدارة في فبراير 2026. وأجبر ذلك الحكومة الأمريكية على إبرام عدة اتفاقيات ثنائية، من بينها اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يقضي بوضع سقف شامل للرسوم الجمركية عند 15 في المائة اعتباراً من 1 يوليو 2026، إلى جانب فرض رسوم بموجب المادة 301 على عدد من دول الأسواق الناشئة، من بينها البرازيل والصين والهند. ووفقاً لتحليل أجرته وكالة بلومبرج، من المتوقع أن يستقر متوسط معدل الرسوم الجمركية الفعلي على الواردات الأمريكية بين 12 في المائة و15.5 في المائة وفقاً للسيئاريوهات الأساسية، مقارنة بمستوى 2.3 في المائة قبل اندلاع الحرب التجارية، على الرغم من تفاوت الأثر الصافي بصورة كبيرة بين فئات المنتجات المختلفة. وفي أوروبا، غير البنك المركزي الأوروبي مسار سياسته النقدية بالكامل. فبعد خفض أسعار الفائدة ثماني مرات خلال الفترة الممتدة من يونيو 2024 إلى يونيو 2025، ثم الإبقاء عليها دون تغيير لعدة اجتماعات، رفع البنك بصورة مفاجئة سعر الفائدة على الودائع بواقع 25 نقطة أساس إلى 2.25 في المائة في يونيو 2026، في أول زيادة ضمن الدورة الحالية، مستنداً إلى الضغوط التضخمية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وما ترتب عليه من قفزة في أسعار الطاقة. وأبقى البنك سعر الفائدة دون تغيير في أحدث اجتماعاته المنعقد خلال الشهر الجاري. وتشير توقعات البنك المحدثة حالياً إلى بلوغ متوسط التضخم العام 3.0 في المائة خلال

سوق العمل. وأظهر أحدث محضر لاجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المنعقد في يونيو 2026 انقسام أعضاء اللجنة بشأن آفاق التضخم، إذ أشار تسعة من أصل ثمانية عشر مسؤولاً في توقعاتهم إلى رفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل خلال العام 2026، في ظل اقتراب التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي من 3.3 في المائة، واستمرار انتقال أثر الرسوم الجمركية إلى الأسعار بما أبقى الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة.

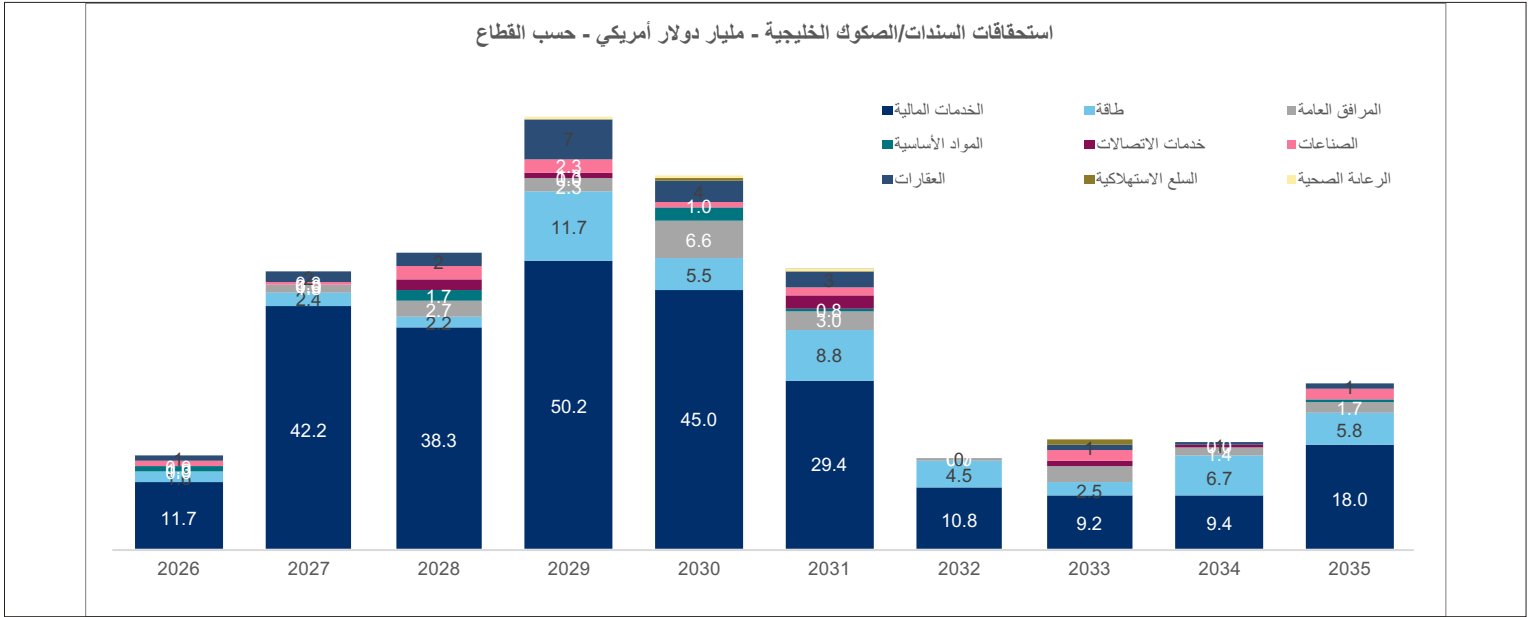
التضخم ورفع أسعار الفائدة

كشف محضر أحدث اجتماعات الاحتياطي الفيدرالي، الذي عقد الشهر الماضي، عن انقسام أعضاء اللجنة مجدداً، إلا أن محور الخلاف شهد تحولاً جوهرياً، إذ لم يعد النقاش يقتصر على ما إذا كان ينبغي خفض أسعار الفائدة، بل امتد إلى ما إذا كانت الضغوط التضخمية الناجمة عن الرسوم الجمركية تستدعي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير أو حتى رفعها. واتفق معظم المسؤولين على أن تأثير الرسوم الجمركية على الأسعار يتسم بالاستمرارية، ولا يمثل مجرد أثر مؤقت لمرة واحدة. وأبقى الاحتياطي الفيدرالي، تحت قيادة رئيسه الجديد، النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 3.50-3.75 في المائة للاجتماع الرابع على التوالي في يونيو 2026، متجاهلاً تجدد الضغوط من الإدارة لخفض أسعار الفائدة. واستمر هذا النهج الحذر على الرغم من الضعف الملحوظ الذي أظهره تقرير الوظائف لشهر يونيو 2026، والذي أوضح إضافة 57 ألف وظيفة فقط، في واحدة من أضعف القراءات خلال الدورة الحالية. ووازن بعض المسؤولين بين هذا الضعف من جهة، واستمرار التضخم الأساسي وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي قرب 3.3 في المائة، ومعدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين بالقرب من 3.5 في المائة من جهة أخرى، ما دفعهم إلى التمسك بنهج يعتمد على البيانات. وبالنسبة

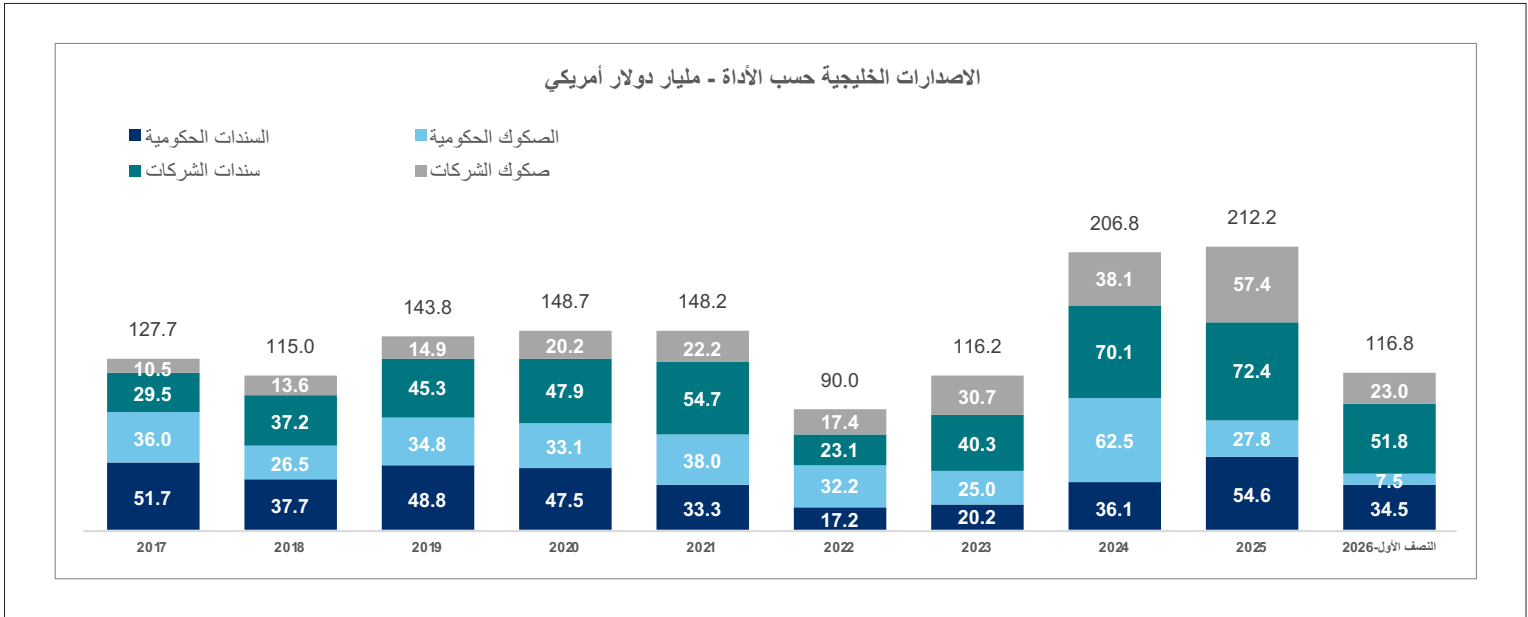
بلغ إجمالي نشاط أسواق رأس مال الدين عالمياً نحو 7.1 تريليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي، في أقوى أداء نصف سنوي منذ بدء تسجيل البيانات في العام 1980، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجموعة بورصات لندن. وجاء هذا النمو على الرغم من انخفاض عدد الإصدارات الجديدة المطروحة في الأسواق بنسبة 12 في المائة، ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام عند نحو 17 ألف إصدار، ما يشير إلى أن هذه الفترة اتسمت بعدد أقل من الصفقات، إلا أنها كانت أكبر بكثير من حيث القيمة. وعلى أساس ربع سنوي، تراجعت الإصدارات في الربع الثاني من العام 2026 بنسبة 6 في المائة مقارنة بالمستوى القياسي المسجل في الربع الأول من العام. ومن حيث التصنيف الائتماني للجهات المصدرة، سجلت إصدارات أدوات الدين ذات التصنيف الاستثماري الصادرة عن الشركات، إلى جانب الإصدارات ذات العائد المرتفع، نمواً بمعدل ثنائي الرقم خلال النصف الأول من العام 2026. وبلغت إصدارات أدوات دين الشركات العالمية ذات التصنيف الاستثماري نحو 3.4 تريليون دولار أمريكي، بزيادة سنوية بلغت نسبتها 10 في المائة. ومثلت هذه الفترة أقوى ستة أشهر أولى على الإطلاق لسوق ديون الشركات العالمية عالية التصنيف، مع تسجيل ربعين متتاليين تجاوزت فيهما قيمة الإصدارات 1.5 تريليون دولار أمريكي.

وعلى مستوى القطاعات، جاءت شركات قطاع التكنولوجيا في الصدارة. فقد ارتفعت إصدارات قطاعي التجزئة والتكنولوجيا بأكثر من الضعف على أساس سنوي. وسجل قطاع الاتصالات والإعلام نمواً قوياً بمعدل ثنائي الرقم. في المقابل، تراجعت إصدارات قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 39 في المائة، وانخفضت إصدارات قطاع المواد الأساسية بنسبة 25 في المائة. وعلى الصعيد الإقليمي، ارتفعت إصدارات أدوات الدين الدولية العابرة للحدود بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى مستوى قياسي قدره 3.83 تريليون دولار أمريكي. في المقابل، انكمشت إصدارات أدوات دين الشركات في الأسواق الناشئة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 245.3 مليار دولار أمريكي، مع استحواذ الهند والسعودية وماليزيا والبرازيل على نسبة 51 في المائة من إجمالي نشاط الأسواق الناشئة. وظلت عائدات السندات السيادية الأمريكية شديدة التقلب خلال النصف الأول من العام 2026، إذ تم تداولها منذ مطلع مارس ضمن نطاق محدود تراوح في الغالب بين 4.0-4.5 في المائة، في ظل تبني الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً قائماً على الترقب والانتظار. إلا أن العائدات سجلت ارتفاعاً حاداً خلال الأسبوع الأول من يوليو، إذ صعد العائد على سندات الخزنة لأجل عشر سنوات على مدار أربع جلسات متتالية ليصل إلى 4.69 في المائة بحلول 23 يوليو 2026، في أعلى مستوى يصله منذ يناير 2025. وجاء ذلك مع تصاعد الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وإيران، ما دفع أسعار النفط إلى الارتفاع بقوة متجاوزة مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل وأعاد إشعال المخاوف التضخمية، قبل أن تتراجع العائدات هامشياً مع انحسار حدة التوترات (لينهي العائد على السندات لأجل عشر سنوات جلسة تداولات 27 يوليو 2026 عند 4.64 في المائة). كما عكس الاتجاه الأخير للعائدات التحول الملحوظ في خطاب الاحتياطي الفيدرالي، بعدما أشار عدد من مسؤوليه إلى أن ميزان المخاطر قد تحول باتجاه ارتفاع التضخم، مبتعداً عن مخاطر ضعف

إصدارات أدوات الدين تتجه لتسجيل مستويات قياسية بدعم من تمويل البنية التحتية



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

حتى العام 2030. وفي الوقت ذاته، تتركز استحقاقات القطاع العقاري بصفة رئيسية في الإمارات والسعودية، بقيمة 11.4 مليار دولار أمريكي و3.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي، حتى العام 2030.

إصدارات أدوات الدخل الثابت الخليجية تتجه لتسجيل عام قياسي جديد بدعم من التطورات الجيوسياسية

بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك في الدول الخليجية نحو 116.8 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل 102.2 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2025، مسجلاً نمواً سنوياً قدره 14.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل نسبة 14.3 في المائة. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع إصدارات السندات من جانب الحكومات والشركات في المنطقة بمعدل ثنائي الرقم، والذي قابله تراجع واسع النطاق في إصدارات الصكوك الخليجية. وبلغت الإصدارات الحكومية 42.0 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل 37.4 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام 2025، فيما وصلت إصدارات الشركات إلى 74.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 64.8 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام الماضي. وكانت إصدارات العام 2025 بأكمله قد سجلت مستوى قياسياً بلغ 212.2 مليار دولار أمريكي.

أما من حيث نوعية الإصدارات، شهدت إصدارات الصكوك تراجعاً حاداً خلال النصف الأول من العام 2026، في حين قفزت إصدارات السندات. وبلغ إجمالي قيمة إصدارات السندات الخليجية 86.4 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل 61.2 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام 2025. ففي المقابل، انخفضت إصدارات الصكوك بنحو الربع لتصل إلى 30.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بإصدارات بلغت 41.0 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الماضي.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت الإصدارات نمواً واسع النطاق على أساس سنوي خلال الفترة، باستثناء التراجع الهامشي لإصدارات البحرين. وبلغ إجمالي إصدارات السعودية، التي تصدرت دول المنطقة من حيث حجم الإصدارات خلال العام، نحو 52.3 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، مقابل 50.7 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها من العام 2025، مسجلة نمواً بنسبة 3.2

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تواصل السعودية تسجيل أكبر حجم من استحقاقات أدوات الدخل الثابت خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026 و2030، إذ من المتوقع أن تبلغ أدوات دين المملكة مستحقة السداد نحو 167.4 مليار دولار أمريكي حتى العام 2030، تليها الجهات المصدرة في الإمارات وقطر باستحقاقات قدرها 157.4 مليار دولار أمريكي و89.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي. إلا أن الجزء الأكبر من الاستحقاقات في السعودية يعود إلى السندات / الصكوك الحكومية، بقيمة 99.3 مليار دولار أمريكي، في حين تستحوذ أدوات الدين الصادرة عن الشركات في الإمارات على الحصة الأكبر من أدوات الدين مستحقة السداد، بقيمة 125.6 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تسجل عمان أدنى مستوى من أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد خلال السنوات الخمس المقبلة، بقيمة تبلغ 22.3 مليار دولار أمريكي، فيما تبلغ الاستحقاقات في الكويت والبحرين نحو 31.5 مليار دولار أمريكي و23.7 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وعلى مستوى القطاعات، تبلغ استحقاقات قطاعي البنوك والخدمات المالية الأخرى نحو 187.4 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، بما يمثل نسبة 73.5 في المائة من إجمالي أدوات دين الشركات مستحقة السداد ونسبة 38.1 في المائة من إجمالي الاستحقاقات في الدول الخليجية حتى العام 2030. وجاء قطاع الطاقة في المرتبة التالية باستحقاقات بلغت 23.4 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل نسبة 9.2 في المائة من إجمالي أدوات دين الشركات الخليجية مستحقة السداد حتى العام 2030، تلاه قطاعا العقارات والمرافق العامة باستحقاقات قدرها 15.6 مليار دولار أمريكي و13.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وتسجل البنوك الإماراتية أكبر حجم من أدوات الدين مستحقة السداد خلال السنوات الخمس المقبلة، بقيمة 88.9 مليار دولار أمريكي، تليها البنوك القطرية باستحقاقات تبلغ 32.9 مليار دولار أمريكي حتى العام 2030.

وتستحوذ البنوك في الإمارات وقطر مجتمعة على نسبة 47.8 في المائة من إجمالي أدوات دين الشركات الخليجية مستحقة السداد، وعلى نسبة 24.8 في المائة من إجمالي استحقاقات السندات والصكوك في المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة. وجاء قطاعا الخدمات المالية الأخرى والعقارات في المرتبتين التاليتين، باستحقاقات تبلغ 41.3 مليار دولار أمريكي و15.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي،

العام 2026، بما يفوق المستوى المستهدف بفارق ملموس، قبل أن يتراجع إلى 2.3 في المائة في العام 2027. وما تزال الأسواق منقسمة بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية، إذ تسعر بعض التوقعات احتمال رفع سعر الفائدة مجدداً في وقت مبكر قد يكون سبتمبر 2026، بينما ما يزال البعض الآخر يتوقع استئناف دورة التيسير النقدي في نهاية المطاف بعد انحسار صدمة أسعار الطاقة. وعلى صعيد أسواق العملات، تراجع اليورو مقابل الدولار الأمريكي، مدفوعاً بصفة رئيسية بإعادة تسعير توقعات سياسة الاحتياطي الفيدرالي أكثر من تحركات البنك المركزي الأوروبي، فيما تعتمد توقعات العملة لنهاية العام إلى حد كبير على مسار أسعار الفائدة الذي سيتبناه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وفي الوقت ذاته، واصلت البنوك المركزية في الدول الخليجية مواومة قرارات أسعار الفائدة بصورة وثيقة مع تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مع الإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير (بما يتسق مع النطاق المرجعي البالغ 3.50-3.75 في المائة) بهدف الحفاظ على ربط عملات المنطقة بالدولار الأمريكي. كما واصلت أدوات الدين الخليجية الاستفادة من ضيق فروق العائد مقارنة بأدوات ائتمان الشركات الأمريكية، في ظل ما توفره المراكز المالية السيادية القوية من حماية للجهات المصدرة في المنطقة من التقلبات المرتبطة بالتجارة والمخاطر الجيوسياسية. وسجلت أسعار النفط الخام ارتفاعاً حاداً خلال ذروة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، قبل أن تتراجع لاحقاً. وما تزال توقعات النمو الاقتصادي متفاوتة بين الدول الخليجية، إذ تواجه الدول الأكثر تعرضاً لتداعيات إغلاق مضيق هرمز، ولا تمتلك مسارات بديلة، ضغطاً على أوضاعها المالية العامة، ما يدفعها إلى اللجوء إلى أسواق الدين، في حين يتوقع أن يواصل زخم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية دعم إجمالي الإصدارات.

آجال استحقاق السندات والصكوك

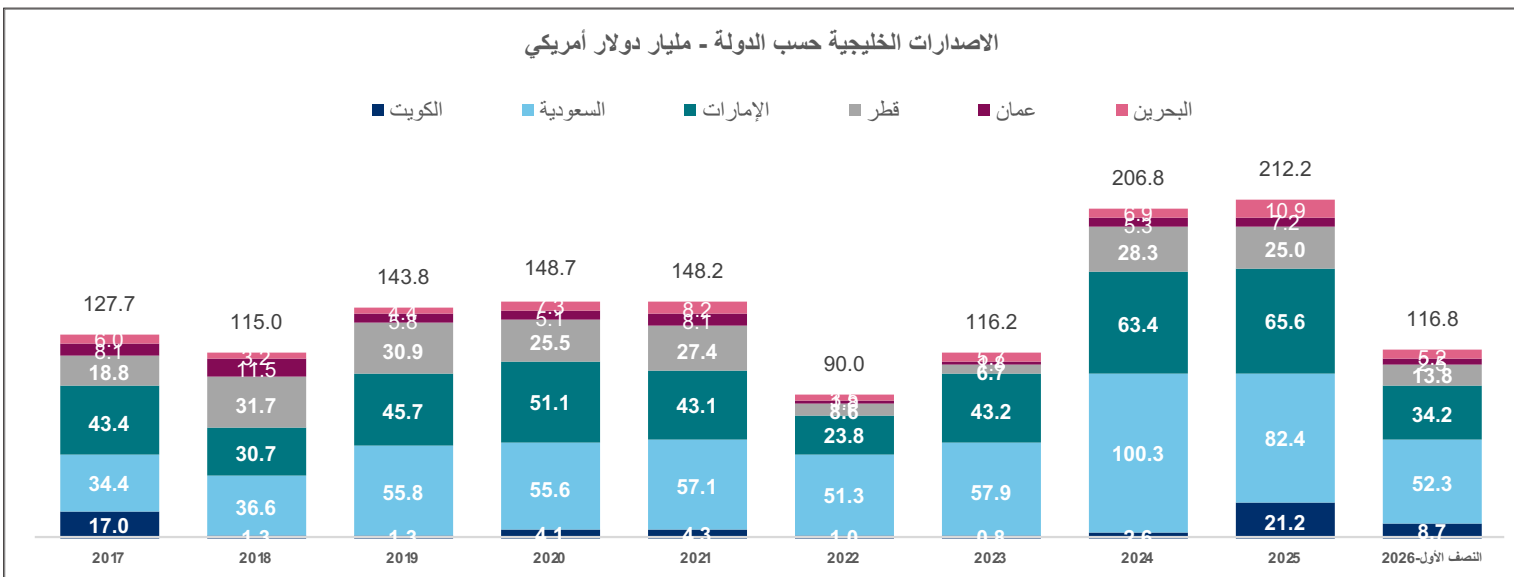
من المتوقع أن تواجه حكومات الدول الخليجية مستويات مرتفعة من أدوات الدين مستحقة السداد خلال السنوات الخمس المقبلة، ولا سيما استحقاقات إصدارات السندات التي طُرحت خلال السنوات التالية للجائحة. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبيرج، تبلغ استحقاقات أدوات الدين السيادية الخليجية نحو 236.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة من العام 2026 إلى العام 2030، فيما تسجل أدوات دين الشركات مستوى مستحقة السداد أعلى بقليل عند 254.8 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تظل قيمة السندات والصكوك مستحقة السداد مرتفعة خلال الفترة من العام 2027 إلى العام 2031، قبل أن تتراجع تدريجياً على امتداد الأجل اللاحقة. وتنعكس زيادة الاستحقاقات خلال السنوات الخمس المقبلة كثافة الإصدارات قصيرة الأجل، التي تقل آجال استحقاقها عن خمسة أعوام، من جانب الحكومات والشركات. وتستحوذ الإصدارات المقومة بالدولار الأمريكي على الحصة الأكبر من هذه الاستحقاقات بنسبة 64.5 في المائة، تليها الإصدارات بالعملات المحلية المقومة بالريال السعودي والريال القطري بنسبة 9.2 في المائة و7.3 في المائة، على التوالي. وبالنظر إلى الجدارة الائتمانية المرتفعة للحكومات الخليجية، تتركز غالبية الاستحقاقات في الأدوات ذات التصنيف الاستثماري المرتفع أو المصنفة ضمن الفئة (A)، إذ تبلغ استحقاقاتها نحو 199.2 مليار دولار أمريكي، فيما تصل الأدوات ذات التصنيف الاستثماري مستحقة السداد إلى 224.9 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث نوعية الأدوات، تستحوذ السندات التقليدية على الحصة الأكبر، مع بلوغ استحقاقاتها خلال السنوات الخمس المقبلة نحو 308.4 مليار دولار أمريكي، مقابل استحقاقات متوقعة للصكوك بقيمة 183.0 مليار دولار أمريكي. وضمن السندات التقليدية، بلغت قيمة إصدارات الشركات مستحقة السداد 171.4 مليار دولار أمريكي، متجاوزة استحقاقات السندات الحكومية البالغة 137.0 مليار دولار أمريكي. أما في سوق الصكوك، فبلغت قيمة الصكوك الحكومية مستحقة السداد 99.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 83.4 مليار دولار أمريكي لاستحقاقات صكوك الشركات.

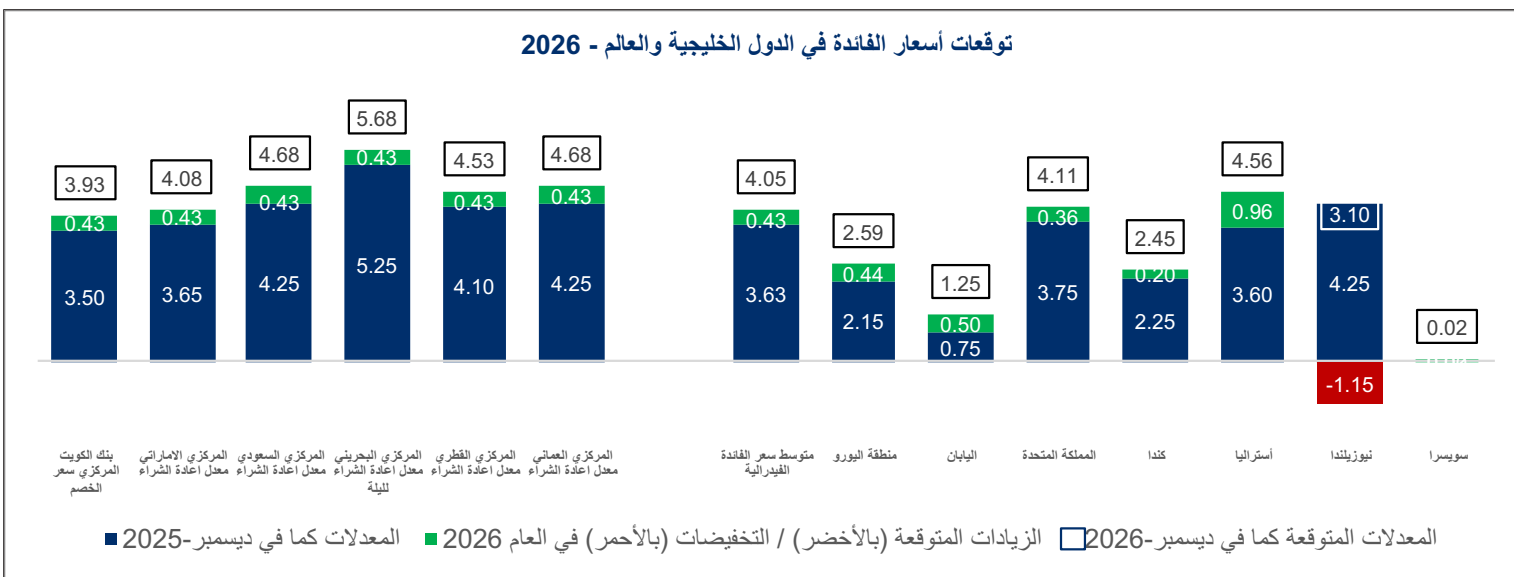


استحقاقات أدوات الدين السيادية الخليجية

نحو 236.6 مليار دولار حتى 2030



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

تظل إصدارات الدول الخليجية عند مستويات مرتفعة خلال الفترة المتبقية من العام، بدعم من الحجم الكبير للإصدارات مستحقة السداد واستمرار الاحتياجات التمويلية. ومن المتوقع أن تبلغ إصدارات إعادة تمويل أدوات الدين مستحقة السداد نحو 30.7 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المتبقية من العام، في حين سيساهم تمويل العجز الحكومي، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية، في دعم الاتجاه العام للإصدارات خلال الفترة المتبقية من العام. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي حزمة الإصلاحات الرامية إلى تنويع البنية التحتية للخدمات اللوجستية والنقل المرتبطة بتجارة النفط الخام إلى طرح إصدارات إضافية من خلال السندات والصكوك، إلى جانب الطروحات الخاصة. كما يتوقع أن تكتسب إصدارات الصكوك مزيداً من الزخم خلال النصف الثاني من العام 2025، بدعم من الطلب من شرائح محددة من المستثمرين، إلى جانب توجه الجهات المصدرة نحو تنويع مصادر التمويل. ويتمثل أبرز المخاطر السلبية التي تواجه المنطقة في احتمال تجدد تصاعد الصراعات الإقليمية، بما قد يؤدي إلى تأجيل الإصدارات المقومة بالعملة الأجنبية واتساع فروق العائد.

ومنطقة اليورو، على أن يتوقف المسار النهائي بدرجة رئيسية على مدى استدامة الضغوط التضخمية الناجمة عن الرسوم الجمركية والصراعات الجيوسياسية. وستواصل البنوك المركزية في الدول الخليجية، في ظل ربط معظم عملات المنطقة بالدولار الأمريكي، مواومة سياساتها النقدية مع تحركات الاحتياطي الفيدرالي، ما يعني أن أي رفع لأسعار الفائدة من جانبه أو تمديد فترة التثبيت سيقابل على الأرجح بتحركات مماثلة في السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان. ومن شأن ذلك أن يبقّي تكاليف الاقتراض في المنطقة عند مستويات مرتفعة، حتى مع تراجع أسعار النفط عن المستويات القياسية التي بلغت نتيجة الصراع. وعلى صعيد الإصدارات، يتجه العام 2026 إلى تسجيل مستوى قياسي جديد لإصدارات السندات التقليدية عالمياً، فيما تواصل إصدارات الصكوك نموها بوتيرة مستقرة. إلا أن مزيج الإصدارات في الدول الخليجية مال خلال العام الحالي نحو السندات التقليدية، على الرغم من استمرار الصكوك في تسجيل مستويات قياسية عالمياً، وكذلك ضمن القطاعات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، مثل سوق الصكوك المقومة بالرينجيت الماليزي. ومن المتوقع أن

في المائة. أما من حيث النمو بالقيمة المطلقة، فقد تصدرت الكويت دول المنطقة بإصدارات بلغت 8.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، مقابل 1.8 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2025، في حين سجلت الإمارات وقطر وعمان زيادات أقل بكثير في حجم الإصدارات خلال العام. وعلى صعيد هيكل آجال الاستحقاق، ظلت إصدارات الأدوات الدائمة عند مستويات مرتفعة خلال العام، بعد أن سجلت مستوى قياسياً في العام 2025. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، بلغ إجمالي إصدارات الأدوات الدائمة 13.2 مليار دولار أمريكي خلال العام الحالي، مقارنة بإجمالي إصدارات بلغ 18.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025 بأكمله. وتصدرت الجهات المصدرة في السعودية هذه النوعية من الإصدارات بقيمة 7.4 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات بإصدارات قدرها 3.7 مليار دولار أمريكي.

وشهدت إصدارات أدوات الدين الخضراء في الدول الخليجية تراجعاً حاداً خلال النصف الأول من العام 2026 مقارنة بإجمالي إصدارات العام 2025. وبلغ إجمالي الإصدارات الخضراء 4.8 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل 15.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025 بأكمله، فيما صدرت جميع أدوات الدين الخضراء خلال العام الحالي عن جهات مقرها الإمارات. وجاء هذا الاتجاه مخالفاً لأداء الإصدارات الخضراء عالمياً، والتي سجلت مستوى قياسياً خلال الربع الثاني من العام 2026، إذ ارتفعت إصدارات السندات الخضراء بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 307.9 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026.

التوقعات - رفع الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة وانعكاساته على الدول الخليجية

تظل آفاق أسعار الفائدة خلال الفترة المتبقية من العام 2026 لدى البنوك المركزية العالمية الرئيسية معقدة، في ظل الدعايات التضخمية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار النقاشات بشأن الرسوم الجمركية الأمريكية. وقد تحول النقاش لدى معظم البنوك المركزية الكبرى سريعاً من التساؤل في بداية العام، وقبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، حول «عدد مرات خفض أسعار الفائدة»، إلى توقّيت أول زيادة محتملة من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك بعد أن أقدم البنك المركزي الأوروبي على أول رفع لأسعار الفائدة الشهر الماضي. وتسرّع العقود المستقبلية حالياً احتمالاً تراكمياً بنسبة 80 في المائة لرفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل بحلول سبتمبر 2026، في ظل استمرار انتقال أثر الرسوم الجمركية إلى الأسعار، وارتفاع تكاليف الطاقة المرتبط بتطورات الشرق الأوسط، بما يبقّي التضخم الأساسي مرتفع. كما تشير خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة المائل نحو التشدد إلى أن ميزان المخاطر قد تحول باتجاه الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، أو حتى اتخاذ مزيد من إجراءات التشديد. من جهة أخرى، ما يزال البنك المركزي الأوروبي منقسماً بين رفع سعر الفائدة مجدداً في وقت مبكر قد يكون في سبتمبر 2026، والعودة في نهاية المطاف إلى دورة خفض بعد انحسار صدمة أسعار الطاقة الناجمة عن الصراع، في حين تشير توقعاته المحدثة إلى بلوغ التضخم 3.0 في المائة خلال العام 2026، بما يفوق المستوى المستهدف بفارق ملموس. ومن المتوقع أن يواصل بنك إنجلترا تيسير السياسة النقدية، وإن كان بوتيرة أكثر حذراً وفي ظل انقسام محدود، مع تراوح التضخم في المملكة المتحدة بين 2.6 في المائة و3.7 في المائة، وتوقع ارتفاعه بصورة إضافية نتيجة زيادة تكاليف الطاقة. في المقابل، ينفرد بنك اليابان بمسار نقدي مختلف، إذ يواصل مسار الرفع التدريجي لأسعار الفائدة في إطار جهوده لإعادة التضخم نحو المستوى المستهدف بعد بقاءه أعلى منه لما يقارب أربعة أعوام. وبصفه عامة، وبدلاً من دورة التيسير الواسعة والمزامنة التي كانت متوقعة في بداية العام، يبدو أن النصف الثاني من العام 2026 سيتسم بتجدد تباين مسارات السياسات النقدية، وظهور مخاطر حقيقية ثنائية الاتجاه لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة

أرباح بنك الخليج ترتفع 14.1% إلى 27.4 مليون دينار كويتي في النصف الأول من 2026



سامي محفوظ:



أحمد محمد البحر:

- يظهر النمو القوي في القروض والسلف قدرتنا على التوسع في أعمالنا مع الحفاظ على الانضباط المؤسسي
- يؤكد تراجع المخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة متانة محفظة التمويل لدينا وفعالية ممارسات إدارة المخاطر.
- تجاوز إجمالي الأصول 8 مليارات دينار كويتي، يعد دلالة واضحة على مواصلة تنمية أعمالنا المصرفية الأساسية
- واصلنا المضي قدماً في جاهزيتنا للتحويل إلى الصيرفة الإسلامية، مما يضع بنك الخليج في موقع يؤهله لمرحلة النمو المقبلة

- فخورون بأداء البنك في النصف الأول على الرغم من البيئة التشغيلية الحافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية
- النتائج تعكس قوة أنشطتنا المصرفية الأساسية، ومتانة مركزنا المالي، وقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة وثبات
- يسهم الاستثمار في إصدارات الدين السيادية والمحلية في تعزيز مرونة التمويل وتعميق سوق الدين المحلي
- سنواصل التركيز على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية والاستفادة من الفرص الواعدة التي تخلقها مسيرة التنمية المتواصلة في الكويت

البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الخسائر الائتمانية المتوقعة) ما قيمته 177 مليون دك. مما يعني ان البنك يتمتع مستوى جيد من المخصصات الإضافية يبلغ 74 مليون دك، أي ما يفوق بشكل كبير متطلبات المعيار رقم 9. ومقارنة بنتائج 31 ديسمبر 2025، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5.1% ليصل إلى 8.1 مليار دك، كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7.6% ليصل إلى 6.3 مليار دك. فيما استقرت الودائع عند 6.0 مليار دك، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 846 مليون دك. بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال للبنك 13.8 %، وهي أعلى بنسبة 2.8% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 11%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.8% وهي أعلى بنسبة 2.8% من الحد الأدنى الرقابي البالغ 13%.

المرونة الاقتصادية

وتعليقاً على النتائج المالية للنصف الأول من عام

الفوائد بنسبة 9.6%، وتحديداً في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات التي بلغت 14.7 مليون دك، بارتفاع بنسبة 13.3% في النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومع ذلك، فقد قوبل هذا التحسن في الأرباح التشغيلية جزئياً بزيادة في المصروفات التشغيلية بنسبة 8.0%. بالإضافة إلى ذلك، ساهم التحسن في إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة، والتي انخفضت بمقدار 4.8 مليون دك أو بنسبة 24.6% مقارنة بالعام السابق، في تعزيز صافي ربح البنك للنصف الأول من 2026. أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 30 يونيو 2026، مقارنة بمستوى العام السابق البالغ 1.4%. كما واصل البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بلغت 312%، شاملة إجمالي المخصصات والضمانات. كما بلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 251 مليون دك كما في 30 يونيو 2026، في حين بلغت مخصصات

أعلن بنك الخليج (ش.م.ك.ع) عن نتائجه المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، حيث حقق صافي ربح بلغ 27.4 مليون دك، بزيادة قدرها 3.4 مليون دك أو 14.1% مقارنة بصافي ربح النصف الأول من 2025 البالغ 24.0 مليون دك. كما سجل البنك دخلاً تشغيلياً بلغ 94.3 مليون دك في النصف الأول من 2026، محققاً زيادة بنسبة 2.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أما بالنسبة للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2026، فقد حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 18.0 مليون دك ودخل تشغيلي بقيمة 49.2 مليون دك، بنمو قدره 22.6% و 2.9% على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

الأداء المالي

يرجع تحسن صافي الربح للنصف الأول من عام 2026 إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 1.0%، بالتزامن مع النمو القوي للإيرادات من غير

الدخل التشغيلي ينمو بنسبة 2.7% ليبلغ 94.3 مليون دينار كويتي

النمو مدفوعاً بنهـج منضبط في إدارة المخاطر، وهو ما انعكس في انخفاض إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة بنسبة 24.6% خلال النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة قدرتنا على تنمية أعمالنا بمسؤولية مع الحفاظ على جودة ميزانيتنا العامة.“

وأضاف: «لقد تجاوز إجمالي أصول البنك 8 مليار دك منذ بداية العام ، مدعوماً باستمرار الأنشطة التمويلية عبر القطاعات الرئيسية، هذا الأداء المميز، إلى جانب البيئة التشغيلية الداعمة، يوفر أساساً راسخاً لتحقيق المزيد من النمو. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا تنويع مصادر التمويل لدينا لدعم النمو وتعزيز هيكل التمويل الخاص بالبنك.. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يؤدي الاستثمار في ترسية المشاريع التنموية عبر قطاعات البنية التحتية والتطوير إلى تحفيز الطلب على تمويل الشركات، ومع توافر مستويات سيولة جيدة في القطاع المصرفي ككل، فإن هذه التطورات تضعنا في مكانة ممتازة لمواصلة دعم عملائنا واقتناص فرص النمو المستدام“.

وتابع محفوظ قائلاً: «وبالتوازي مع الزخم الذي تشهده أعمالنا، واصلنا إحراز تقدم في استعداداتنا للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين المطلوبة. وقد شهدت الفترة السابقة تقدماً ملموساً في عدد من المسارات الرئيسية، تشمل الحوكمة والمنتجات والأنظمة والجاهزية التشغيلية، الأمر الذي يهيئ البنك للانتقال بثقة إلى المرحلة التالية من مسيرة التحول».

نحو 3.1 مليار دينار كويتي للمشاريع الرأسمالية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات المتواصلة في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص تمويلية واعدة للقطاع المصرفي.”

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية الراهنة، قال البحر: «نحن نواصل مراقبة التطورات الجيوسياسية عن كثب، وبينما قد تلقي التوترات الإقليمية بظلالها على المعنويات وثقة قطاع الأعمال، فإن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بقوة رأسمالية وسيولة عالية، ونحن كلنا أمل في أن تجد الصراعات الحالية طريقها إلى الحل السلمي، بما يسهم في تحقيق استقرار إقليمي أكبر وتعزيز الآفاق الاقتصادية“.

واختتم أحمد البحر تصريحاته قائلاً: «مع دخولنا النصف الثاني من عام 2026، سنواصل التركيز على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية والاستفادة من الفرص الواعدة التي تخلقها مسيرة التنمية المتواصلة في دولة الكويت. واستناداً إلى متانة مركزنا المالي ونهجنا الحصيف في إدارة الأعمال، فإننا نتمتع بموقع قوي يؤهلنا لمواصلة تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهميننا.

زخم النمو في الأعمال

وتعليقاً على الأداء التشغيلي لبنك الخليج، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة، سامي محفوظ: «لقد حقق بنك الخليج نمواً قوياً في الأعمال خلال النصف الأول من 2026، حيث ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7.6% منذ بداية العام حتى تاريخه. وجاء هذا

2026، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، أحمد محمد البحر، قائلاً: «نفخر بالأداء الذي حققه بنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2026، حيث بلغ صافي الربح 27.4 مليون دك، وهو ما يمثل زيادة إيجابية بنسبة 14.1% مقارنة بالعام السابق. وتأتي هذه النتائج المشجعة في ظل بيئة تشغيلية حافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية منذ بداية العام، كما تعكس النتائج على قوة أنشطتنا المصرفية الأساسية، ومتانة مركزنا المالي، وقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة وثبات.»

وأضاف: «لقد رسخ النصف الأول من عام 2026 أهمية الحفاظ على الأسس المالية المتينة واتباع نهج حصيف في تحقيق النمو. فعلى الرغم من التحديات الإقليمية المستمرة، حافظ الاقتصاد الكويتي على قدر جيد من الاستقرار، مدعوماً بقرار بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير خلال الفترة، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير رؤية أوضح لقطاع الأعمال والمؤسسات المالية. وأشار إلى أن إصدارات الدين السيادي، سواءً في الأسواق المحلية أو الدولية، تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز مرونة مصادر التمويل وتطوير سوق أدوات الدين المحلية. وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال دعم التخطيط المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتوفير أدوات استثمارية إضافية للبنوك والمؤسسات الاستثمارية. علاوة على ذلك، يعكس مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2026/2027 التزام الحكومة بمواصلة الإنفاق الرأسمالي، حيث حُصص

تصنيفات مرموقة

جددت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تأكيدها على القوة المالية والقدرة التشغيلية لبنك الخليج. حيث قامت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة “A” مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبتت وكالة «موديز» تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة “A3” مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة «كابيتال إنتليجنس» بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند “A+” مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتؤكد هذه التصنيفات على استقرار البنك وممارساته السليمة في إدارة المخاطر.

مراكز متقدمة وجوائز عالمية

صنف مجلة فوربس بنك الخليج ضمن قائمة أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦ بقيمة أصول تتجاوز 25.1 مليار دولار ويعد فروع يتجاوز 45 فرعاً. يُعد بنك الخليج واحداً من أكبر 10 علامات تجارية من حيث القيمة في الكويت لعام 2026، بقيمة بلغت 237 مليون دولار، وذلك وفقاً لتصنيف مؤسسة Brand Finance العالمية.

توّج بنك الخليج بجائزتين مرموقيتين من مجلة International Business العالمية لعام 2026، هما جائزة أفضل تطبيق مصرفي للشركات على مستوى الشرق الأوسط، وجائزة التميز في تجربة العملاء في القطاع المصرفي حصد بنك الخليج جائزتين مرموقيتين في مجالي «الابتكار المصرفي الرقمي» و«الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي»، وذلك ضمن جوائز مجلة Global Brands العالمية لعام 2026.

شكر وتقدير

قال أحمد البحر: بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة، أتوجه بالشكر إلى الجهات الرقابية على دعمها وتوجيهها المستمرين. كما أتوجه بالشكر إلى مساهميننا وعملائنا على ثقتهم المتواصلة، وإلى موظفينا على التزامهم وتفانيهم.

7.6%

نمو منذ بداية العام في
صافي القروض والسلف
إلى 6.3 مليار دك

13.3%

ارتفاعاً في صافي
الرسوم والعمولات

2.7%

نمواً في الدخل
التشغيلي إلى 94.3
مليون دك

14.1%

زيادة في الأرباح
الصافية إلى
27.4مليون دك

13.8%

نسبة الشريحة
الأولى من راس
المال

15.8%

نسبة كفاية رأس
المال

312%

نسبة تغطية القروض
شاملة إجمالي المخصصات
والضمانات

1.2%

نسبة القروض
غير المنتظمة

واصلت تحقيق الارتفاع في مؤشراتها المالية الرئيسية

أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي
تنمو 17% إلى 37.1 مليون دينار
كويتي في النصف الأول من 2026

أبرز مؤشرات النصف الأول 2026

ارتفاع الأرباح التشغيلية 8% إلى 67.9 مليون دينار كويتي	تحسن العائد على حقوق المساهمين إلى 9.9%	نمو ربحية السهم إلى 12 فلسا	الحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية من وكالتي «فيتش» (A) و«موديز» (A2)
الحفاظ على نسبة القروض المتعثرة عند مستوى منخفض يبلغ 1.25%	تعزيز نسبة تغطية المخصصات لتصل إلى 340%	وصول نسبة كفاية رأس المال إلى 18.03%	تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 43.1%

الأهلي
ABK

جيل جان فان دير تول:

- تحسن مؤشراتنا في ظل التحديات الإقليمية والدولية دليل على نجاح المجموعة في التعامل مع المتغيرات

9.80% لتصل إلى 697.56 مليون دينار كويتي. وبهذه المناسبة، أعرب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال بھبھاني، عن



طلال بھبھاني:

- النتائج تعكس نجاح المجموعة في تحقيق أهدافها والمحافظة على وتيرة نمو مستدامة

في سياق متصل، حافظت المجموعة على وضع رأسمالي قوي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 18.03%، بينما ارتفعت حقوق المساهمين

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية القوية للنصف الأول من عام 2026، محققة النمو في مؤشراتها المالية الرئيسية، مع تسجيل صافي أرباح بقيمة 37.1 مليون دينار بنسبة نمو 17% مقارنة مع النصف الأول من عام 2025.

وتعكس هذه النتائج استمرار المجموعة بتنفيذ أولوياتها الإستراتيجية، والإدارة المنضبطة للميزانية العمومية، ونموذج العمل المرن لديها، مما مكن البنك الأهلي الكويتي من تحقيق نمو قوي وربحية متميزة على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي في المنطقة.

وواصلت المجموعة تعزيز ربحيتها، بحيث ارتفع العائد على حقوق المساهمين إلى 9.98%، ونمت ربحية السهم إلى 12 فلساً. وجاء هذا التحسن مدعوماً بالإدارة المنضبطة للتكاليف والتركيز المستمر على الكفاءة التشغيلية، مما أدى إلى وصول نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 43.1%، وهي نسبة تفوقت على مستويات الميزانية العمومية ومستويات العام السابق.

في الوقت نفسه، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 10% لتصل إلى 119.22 مليون دينار كويتي، في حين ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 8% لتصل إلى 67.85 مليون دينار كويتي.

كما سجلت محفظة القروض والسلف 4.92 مليار دينار كويتي بنمو 4.40% خلال النصف الأول 2026، بينما بلغ إجمالي ودائع العملاء 4.33 مليار دينار كويتي، في حين وصل إجمالي الأصول إلى 7.27 مليار دينار كويتي بنمو 1.2%. وظلت جودة الأصول من بين الأقوى في القطاع، حيث حافظت نسبة القروض المتعثرة على مستواها المنخفض البالغ 1.25%، في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات مستوى قوياً عند 340%، مما يعكس إطار عمل المجموعة القوي لإدارة المخاطر ونهجها المتحفظ في الاكتتاب.



تطوير الموظفين

وأكد فان دير تول أن البنك يواصل الارتقاء بقدرات موظفيه من خلال تنظيم البرامج التدريبية بالتعاون مع العديد من الجهات المتخصصة في مختلف المجالات المصرفية، وتعزيز المزايا التي يتم توفيرها لفريق العمل مما يساهم في زيادة قدرة البنك على جذب أفضل الكفاءات المصرفية.

وأضاف أن البنك يحرص على توفير بيئة عمل مثالية تساعد على تعزيز الإنتاجية والارتقاء بخدمة العملاء إلى مستويات أعلى باستمرار.

المسؤولية الاجتماعية

وأوضح أن البنك رعى ودعم خلال النصف الأول العديد من الفعاليات والمبادرات الصحية والتعليمية والرياضية والإنسانية ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يعمل على تطويره دائماً من أجل تعزيز الأثر الإيجابي وزيادة حضوره في أوساط جميع شرائح المجتمع الكويتي.

وتابع فان دير تول «نواصل التزامنا الصارم برفع مستوى حماية بيانات عملائنا كجزء أساسي من مشاركتنا المستمرة في حملة لكن على دراية التوعية المصرفية مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، وقد حرصنا خلال النصف الأول على تطوير بنود دليل حماية العملاء لتعزيز وعيهم بحقوقهم وواجباتهم عند التعامل مع البنوك، والارتقاء بمستوى الحلول المصرفية التي نقدمها لمختلف الشرائح وتسهيل خدمتهم على مختلف الصعد، والتعريف بالخدمات الرقمية، وسبل الادخار والاستثمار، وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من المحاور، في وقت نعمل أيضاً على نشر المحتوى المميز الخاص بالحملة عبر شاشات فروعنا وموقعنا الإلكتروني وتطبيقنا على الأجهزة الذكية».

واختتم فان دير تول بتصريحه بتأكيد التزام البنك الأهلي الكويتي المستمر بالحملة، لضمان نشر معلومات مصرفية قيّمة والمساهمة في زيادة وعي المجتمع.

وهي منصة لتقديم التسهيلات الإسكانية للعملاء المقبلين على البناء، مع منحهم الفرصة للحصول على الخصومات والإرشادات والمساعدة منذ بداية مرحلة التخطيط وحتى التنفيذ بالتعاون مع شركاء في مختلف القطاعات وفق أعلى المعايير في السوق.

الارتقاء بالاستدامة

وشدد فان دير تول على أن البنك حريص على ترسيخ مفاهيم الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة واعتمادها كجزء لا يتجزأ من عملياته اليومية، وهو ما يظهر من خلال إصدار التقرير السنوي السادس للاستدامة، الذي يؤكد تبني أعلى المعايير في هذا الإطار، ويظهر التطور في مختلف العمليات التشغيلية للمجموعة.

وأفاد أنه تم إعداد تقرير الاستدامة وفقاً لأحدث معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، ورؤية دولة الكويت 2035.

نمو بالإمارات ومصر

وبين فان دير تول أن البنك الأهلي الكويتي - الإمارات العربية المتحدة، نجح في الحصول على رخصة مركز أبوظبي العقاري كوكيل أمين لخدمات الضمان العقاري كأول بنك كويتي وخليجي يقدم هذه الخدمة للعملاء في أبوظبي مما يعكس الثقة الكبيرة والمكانة المميزة التي بات يحظى بها البنك في السوق الإماراتي.

وأفاد أن البنك الأهلي الكويتي- مصر واصل تعزيز شبكة فروعه من خلال افتتاح فرع جديد داخل مول «إيست هب» في مشروع «مدينتي» بشرق القاهرة، في إطار خطته الطموحة لتعزيز انتشاره الجغرافي والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وتابع «تواصل المجموعة الاستفادة من حضورها الإقليمي المتنوع، حيث تساهم كلاً من مصر والإمارات بشكل إيجابي في نمو الأرباح، وتدعم قدرة المجموعة على تحقيق عوائد مستدامة في مختلف الدورات الاقتصادية والأسواق».

سعادته بالنتائج المالية خلال النصف الأول من عام 2026، والتي تعكس بوضوح نجاح المجموعة في إستراتيجية الحفاظ على وتيرة نمو مستدامة وقدرة عالية على مواكبة التطورات المتسارعة إقليمياً ودولياً. وأضاف أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت في تحقيق نمو متوازن في مؤشراتنا المالية الرئيسية، مدفوعاً بنمو عملياتها التشغيلية واتباع نهج متحفظ في إدارة المخاطر والمحافظة على جودة الأصول، مبيناً أن النتائج تجسد نجاح الخطط الإستراتيجية وقدرة المجموعة على اقتناص الفرص الواعدة، وتعزيز القيمة المضافة التي تقدمها للمساهمين وجميع المتعاملين معها.

ورأى بهبهاني أن الاستثمار المستمر في التحول الرقمي الشامل، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات، ساهم بشكل مباشر في رفع الكفاءة التشغيلية، مبيناً أن النصف الأول شهد إطلاق العديد من الحلول الجديدة مثل ChatGPT Enterprise وMicrosoft Copilot وأتمتة العمليات عبر الروبوت (RPA)، وتقديم تجربة عملاء استثنائية لتلبية تطلعاتهم المختلفة وتطوير المزيد من الحلول ضمن تطبيق البنك على الأجهزة الذكية، في إطار مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية، والارتقاء بالإنتاجية وتطوير التجربة المصرفية لمختلف شرائح العملاء، وافتتاحاً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد طرح المزيد من الخدمات من أجل الارتقاء بالمكانة التنافسية للبنك في السوق المحلي.

جوائز وتصنيفات مرتفعة

وذكر بهبهاني أن المجموعة حافظت على تقييمها الائتماني المرتفع بدرجة A من وكالة فيتش وA2 من وكالة موديز، مما يؤكد قوة مراكزها المالية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة وتلبية متطلبات الجهات المعنية في تقييم الأداء والمؤشرات الرقابية والعمليات في القطاع المصرفي في دولة الكويت.

وحصل البنك على العديد من الجوائز والتقديرية لتمييزه في تقديم الخدمات الرقمية والتطوير المستمر لتطبيقه والحلول المصرفية التي يتم توفيرها.

وشكر بهبهاني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على جهودهم ومساهماتهم في تحقيق نجاح خطط مجموعة البنك الأهلي الكويتي والارتقاء بمكانتها الرائدة في القطاع المصرفي، مثنياً على الدعم الدائم للمجموعة من قبل جميع الجهات الرقابية في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وحرصهم الدائم على تطوير القطاع المصرفي.

نجاح الخطط

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول، إن «أداء المجموعة خلال النصف الأول من عام 2026 يعكس التنفيذ الناجح لخططنا الإستراتيجية، ويبرز قوة وتنوع نموذج أعمالنا، إذ حققنا نمواً في الأرباح بنسب مزدوجة مع تعزيز العوائد والقاعدة الرأسمالية والحفاظ على جودة ممتازة للأصول، فضلاً عن تحقيق نتائج فاقت أهدافنا الداخلية رغم البيئة التشغيلية الإقليمية المليئة بالتحديات».

وأضاف «واصلنا تحقيق معدلات نمو في المؤشرات المالية الرئيسية، مدفوعين بالأداء التشغيلي القوي وثقة عملائنا المستمرة، واستمرينا في تنفيذ رؤيتنا للتحول الرقمي من خلال تعزيز بنيتنا التحتية التكنولوجية وطرح حلول دفع مبتكرة وفورية تلي تطلعات عملائنا وتمنحهم تجربة مصرفية سلسلة وأمنة».

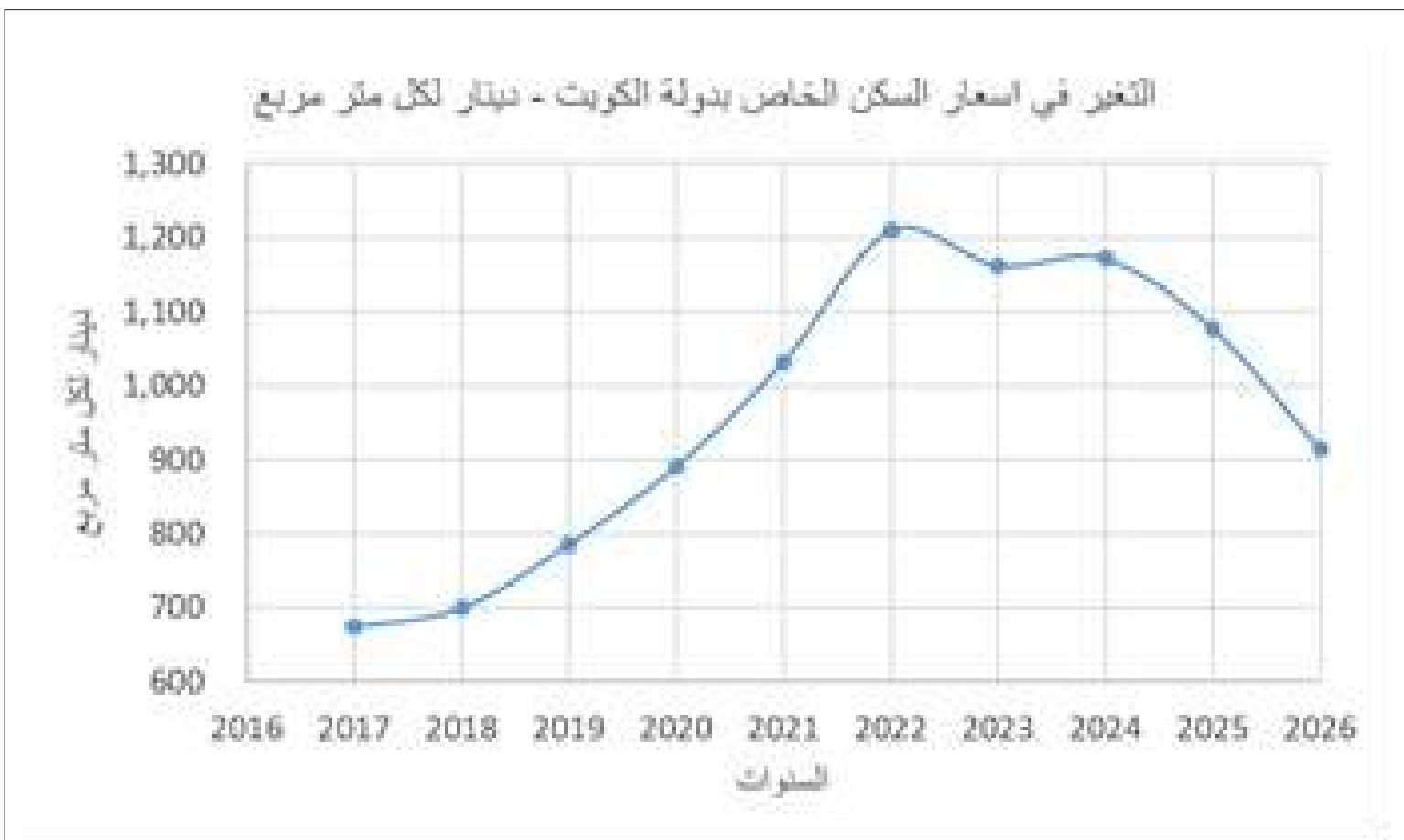
سحوبات الفوز و ABK Build

ولفت إلى أن النصف الأول من عام 2026 شهد عودة سحوبات حساب الفوز للجوائز مع إجراء السحوبات المؤجلة لإعلان الفائزين بجوائز نقدية متنوعة، فضلاً عن إطلاق الحساب بحلة جديدة كلياً وتطوير هيكل السحوبات الخاص به وإضافة سحب نصف سنوي جديد فضلاً عن رفع قيمة الجوائز، مما يعكس حرص البنك الأهلي الكويتي على تعزيز ثقة العملاء ونيل رضاهم وتشجيعهم على الادخار وجذبهم لاختياره كخيار مفضل لهم في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت.

وبين فان دير تول أن البنك أطلق خلال النصف الأول منصة ABK Build الأولى من نوعها في السوق المحلي

أسعار العقار السكني بدولة الكويت 2016-2026

أفضل الأسعار من حيث العامل الزمني والموقع المكاني

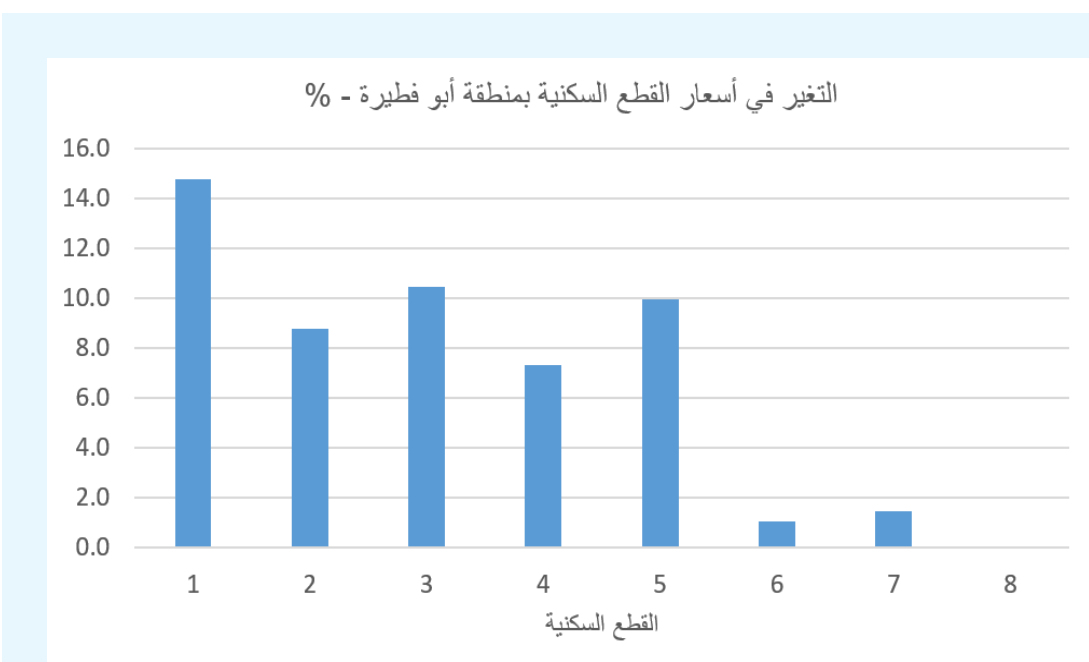


الأسعار، وكلما كان الطلب أكثر فأن ذلك يعني ارتفاع أسعار العقار. كما جاء الانخفاض في الأسعار متباين مابين المحافظات، بل مابين المناطق السكنية، والقطر. فكما هو موضح في الشكل التالي، فإنه وعلى الرغم من النشاط الذي شهده العقار السكني خلال السنوات العشرة الماضية بارتفاع مقداره 35.7% أي بمعدل زيادة سنوية تمثل 3.6%، إلا أن التراجع بلغ أشده في هذه العام - 2026، بعد أن بلغ القمة في العام 2022. فكما هو مبين في الشكل، فأن معدل الانخفاض في الأسعار كان في عام 2025 والعام 2026 حوالي 8.1% و15.1% - على التوالي، في إشارة نحو استمرار الانخفاض خلال المرحلة المقبلة.

المقابل جاء قرار الهوية الوطنية، والذي ساهم كذلك في إعادة تشكيل السوق، في صالح الراغبين بالشراء، إذ أن لمثل تلك القرارات السيادية أثرها في تقليل فترة الانتظار للحصول على السكن الحكومي، وبالتالي تسريع وتيرة الحصول على السكن الخاص. وبين مثل تلك القرارات الحكومية والظروف الخارجية الأخرى من أوضاع إقليمية جيوسياسية مضطربة، كأن شكل السوق الجديد، والذي استوجب رصده بشكل جيد. تشير النتائج إلى أن معدل التغير في أسعار القطاع السكني الخاصة بدولة الكويت يختلف بين منطقة وأخرى، وذلك بسبب عدة عوامل وأسباب قائمة على سلوك الفرد من عرض وطلب. فكلما كان المعروض أكثر، ساهم ذلك في انخفاض

يعتبر قطاع السكن الخاص أحد البنود المهمة في حياة كل فرد بدولة الكويت، إذ أنه يمثل المأوى والمكان الذي يعيش فيه مع أسرته وأقرباءه، والذي يحقق له الاستقرار والدعم اللازم للحياة بشكل أفضل. ولما كانت أسعار هذا القطاع، قد بلغت أشدها، لم يحصل معظم الأفراد على ذلك العقار الخاص بهم، لأسباب قائمة على محور الارتفاع في الأسعار. ولذلك استوجب الأمر في شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال EXCPR CO، لعمل دراسة تحليلية عميقة، تستهدف معرفة أفضل المناطق السكنية بدولة الكويت من حيث الانخفاض، تحديد أفضل أوقات الشراء، بالإضافة إلى معرفة أفضل الأسعار من حيث المناطق أو القطر السكنية. وقد قامت هذه الدراسة على رصد بيانات إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل، على مدى السنوات العشر السابقة. وقد كان الداعم الرئيسي لعمل مثل تلك المبادرات، هو وجود فكرتين رئيسيتين وهما أن السكن حاجة أساسية للأفراد، وأن هؤلاء الأفراد لديهم موارد مالية محدودة، وأن المعرفة في ذلك يساهم في المحافظة وتوجيه المصادر المالية بشكل أفضل. أما المحور الثاني، فإنه يقوم على دراسة العوامل الأخرى من حيث الزمان والمكان، والتي تساهم في المحافظة على الثروة المكتسبة وتوزيعها بشكل احترافي. إذ أن معرفة أفضل الأوقات، المناطق، القطر السكنية، كلها عوامل مساعده في تحقيق الهدف المنشود لإدارة ميزانية البناء والحصول على السكن الخاص.

عادة ما يبحث الأفراد عن أكثر المحافظات والمناطق السكنية بدولة الكويت انخفاضا في أسعارها، وبالتالي توجهها بأن تكون فرصة جيدة للشراء، والتي قد لا تعود مجدداً. ففي ظل القرارات الحكومية الأخيرة والمتعلقة بزيادة الرسوم السنوية على الأراضي الفضاء بشكل تدريجي، والذي بلغ حيز التنفيذ في الربع الأول من العام 2026، ساهمت مثل تلك القرارات في زيادة البيع، وبالتالي زيادة المعروض في السوق. وفي



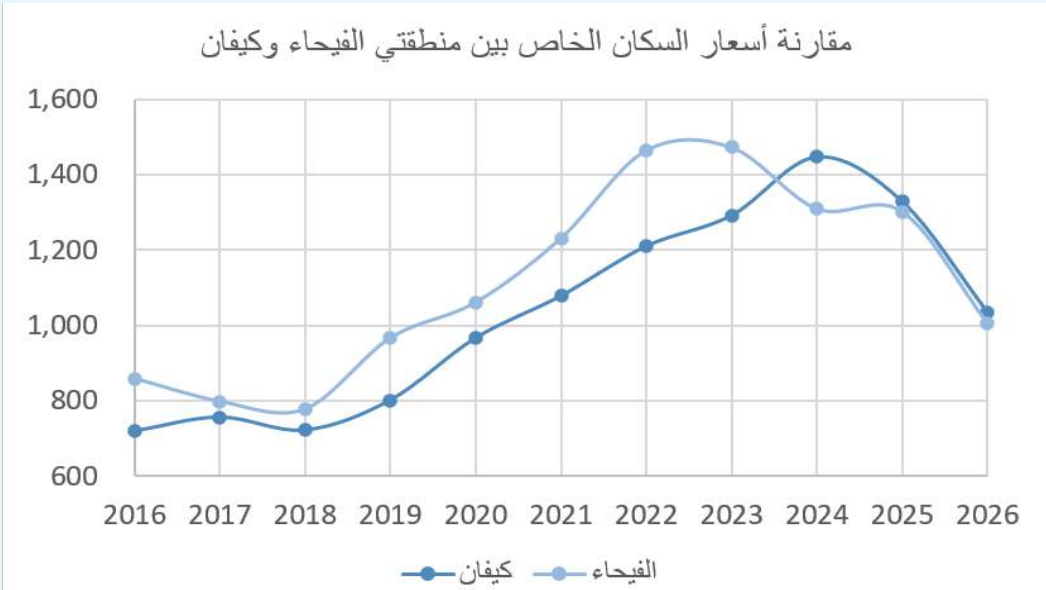
منطقة أبو فطيرة

وفي هذه الحالة، تم المقارنة مابين العقار مع محافظات أخرى بدول الكويت، وذلك للوقوف حول أفضل الأسعار والمقارنة فيما بينها. إذ بلغ معدل أسعار تداول عقار السكن الخاص في منطقة أبو فطيرة - الواقعة في محافظة مبارك الكبير - حوالي 816 دينار للمتر المربع. كما كان إجمالي أعداد الصفقات المبرمة في تلك المنطقة حوالي 1,678 صفقة خلال العشرة سنوات الماضية، بواقع 170 عملية خلال العام الواحد - 13 صفقة بالشهر. ويوضح الشكل التالي أثر اختيار القطر السكنية على أسعار العقار، إذ تعتبر قطعة رقم 8 من أفضل القطر بالنسبة للشراء، بالإضافة إلى القطعة رقم 6 والقطعة رقم 7. إذ يمكن توفير ما يقارب 57 ألف دينار عند التنازل عن قطعة معينة مع البقاء في المنطقة ذاتها، والتي تساعد في الحصول على مساحة أكبر أو موقع أفضل، بالإضافة إلى إمكانية بناء أدوار إضافية، شراء اثاث أفخم، حوض سباحة، سيارات، وغيرها من مستلزمات الحياة الإضافية.



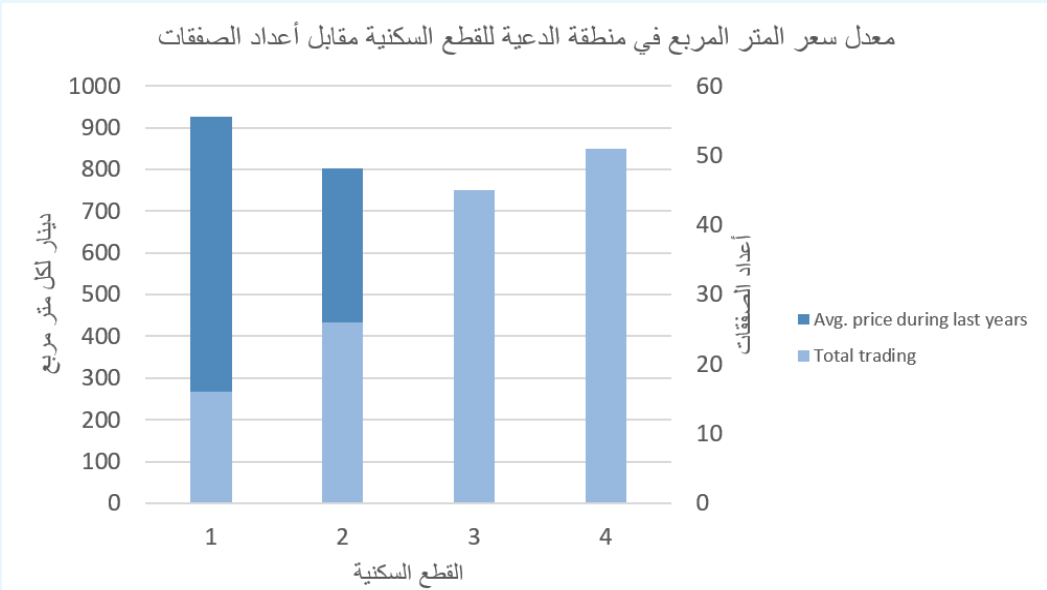
منطقة كيفان

وقد تم الاستشهاد في بيانات تداول العقار في منطقة كيفان السكنية من حيث معدل الدوران، بالإضافة إلى أعداد الصفقات المبرمة خلال السنوات العشر السابقة. وتشير النتائج بأن النمو في الأسعار قد بلغ قمته في العام 2024 بعد أن اخذ المؤشر بالانخفاض بعد ذلك. وبمقارنة سريعة فأن الأرض ذات مساحة 500 متر مربع كانت تتداول في العام 2016 بسعر 360 ألف دينار، والتي بلغت 724 ألف دينار في العام 2024، بزيادة تجاوزت 101.2%، والتي يتم تداولها حالياً بقيمة 517 ألف دينار. وكما هو موضح في الشكل التالي فأن معدل التداول السنوي للعقارات بمنطقة كيفان السكنية كان حوالي 21 صفقة، بانخفاض يمثل 21.7% عن العام 2016.



منطقة الفيحاء

كما ذكرنا في بداية هذا التقرير بأن الهدف هو معرفة أفضل الأسعار بالنسبة للسكن الخاص، للمقبلين على عملية الشراء. وفي هذه الحالة تم المقارنة مابين بيانات منطقتين سكنيتين تفصل بينهما بضعة أمتار او بالأحرى شارع واحد - شارع الرياض. فقد تم رصد أسعار تداول أسعار العقار في منطقة الفيحاء بالمقارنة مع أسعار منطقة كيفان. وكما هو موضح في الشكل التالي، فأن الكفة ترجح منطقة الفيحاء، وذلك لغاية العام 2023 والتي جاء التطابق بعد ذلك مع أسعار العقار في منطقة كيفان. فعلي سبيل المثال فأن العقار ذات مساحة 500 متر مربع في منطقة الفيحاء كأن أعلى من العقار ذاته في منطقة كيفأن بحوالي 70 ألف دينار، ذلك في العام 2016. كما أن قمة تلك القيمة كانت في العام 2022 عندما اتسع الفارق ليصل إلى 128 ألف دينار للأرض. أما اليوم - في العام 2026 - فأن حالة الاتزان هي المسيطرة، بل وأن الغلبة تصب في صالح منطقة كيفان، بفارق 15 ألف دينار. مما سبق، يتضح بأن يمكن الحصول على أسعار أفضل وبقيمة توفير تعادل 61 ألف دينار، إذا ما تم التنازل عن شراء منطقة بعينها، واستبدالها بالقرية منها والتي تفصل بينهما شارع واحد فقط. كما أن توفير مثل تلك القيمة، فإنها تعادل بناء سرداب ودور إضافي، او انها تساعد في اختيار موقع أفضل للعقار.



منطقة الدعية

كما أن الحالة الثالثة من حالات المقارنة، فإنها مثال على اختيار عقار في نفس المحافظة - محافظة العاصمة، ومقارنة الأسعار بين مناطقها السكنية. إذ بلغ معدل أسعار تداول العقار في منطقة الدعية حوالي 809 دينار للمتر المربع، مقارنة بحوالي 1098 دينار للمتر المربع في منطقة كيفان، وذلك يعني أن الفرق في أسعار العقار السكني يعادل 145 ألف دينار بالنسبة لمساحة 500 متر، ما يمثل قيمة مادية تعادل بناء العقار من غير مقابل! كما أن أسعار القطع السكنية في منطقة الدعية في تباين، إذ تمثل القطعة رقم 3 اقل الأسعار، مقابل ارتفاع الأسعار في القطعة رقم 1. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن توفير ما يعادل 102 ألف دينار عند اختيار قطعة سكنية دون سواها، او توفير ما يعادل 41 ألف دينار عند البحث عن عقار في قطع سكنية أخرى في نفس المنطقة. تساعد مثل تلك العمليات الاقتصادية في توفير ما يقارب 72 ألف دينار، والتي تسهم بشكل كبير في عمليات البناء ومجاراة التضخم في الأسعار، ناهيك عن انها عملية تساعد في اختيار مواقع أفضل او مساحات سكنية أكبر، ما تستحق العمل لأجلها. وكما هو موضح في الشكل، فأن لارتفاع أسعار العقار في بعض القطع السكنية أثره المباشر على حجم التداول، إذ كأن تداول العقار في قطعة رقم 1 يعادل 926 دينار للمتر المربع، والذي انعكس على أسعار التداول بعدد صفقات بلغت 16 صفقة فقط خلال السنوات العشر الماضية. وفي المقابل كأن لانخفاض أسعار العقار في القطعة رقم 4 والذي بلغ 783 دينار للمتر المربع، أثره كذلك في نشاط التداول بواقع 51 صفقة خلال الفترة ذاتها. تمثل تلك الحالة، السلوك العام في علم الاقتصاد من عرض من البائع وطلب من المشتري، وأن تقاطع هذين الخطين يمثل حالة الرضا وأسعار السوق.

منتجات أخرى

فيما يلي ملخص للمنتجات الاخرى التي تقوم بها شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، والاضافات التي تحققها للزبائن:

المنتج	الإضافات
الرسالة، الرؤية، والقيم	المحافظة على أساس الشركة، شحذ الاداء نحو تحقيق الأهداف، التأكيد على مبادئ العمل
دراسة الجدوى الاقتصادية	المحافظة على مصادر الإنتاج المالية، تقليل المخاطر
خطة العمل	خارطة جيدة لطريق قيام المشروع التجاري، تقليل نسبة أخطاء التنفيذ
تحليل السوق	المنتج المطلوب، السعر المناسب، المكان الأفضل، تشجيع الزبائن للشراء
استراتيجية المؤسسات	التأكيد على خلق القيمة المضافة لمنتجات الشركة
استراتيجية الأعمال	تحديد الميزة النسبية للشركة، طريقة المنافسة في السوق، واختيار الأفضل منها
مؤشرات قياس الأداء KPIs/ OKR	اختزال بيانات المؤسسة على هيئة مؤشرات يسهل فهمها واتخاذ القرارات اللازمة تجاهها
بطاقة الأداء المتوازن	متابعة الأداء وقياس فاعلية العمل المؤسسي
نموذج الأعمال	فهم طريقة العمل في المؤسسة بشكل متكامل، وسرعة الحصول على المعلومات
الحوكمة	بقاء المؤسسة، استقطاب المستثمرين، الوعي والشفافية، بالإضافة إلى الرقابة الفاعلة
إدارة المخاطر	تحليل المخاطر ورصدها، والتعامل معها، والحد من حدوثها
إدارة استمرارية الأعمال	تنظيم الأعمال ومواجهة الازمات المحتملة، والتعامل معها بشكل أفضل

من دورة العقار الخاص بدولة الكويت، والتي عادة ما تستمر لمدة أربعة سنوات، إلا أن المعطيات الخارجية متغيرة في هذه الحالة، والتي تستدعي زيادة مدتها لفترة أطول في هذه المرة. ومن جانب متصل فأن ارتفاع أسعار البناء الناتج عن التضخم ومرور السلع، فإنها تزيد من تكلفة البناء بحوالي 4 الاف دينار سنوياً، أي أن توفير شهري يعادل 350 دينار، سيتبخر بقرار تأجيل الشراء او البناء عن كل عام، والناتج عن التضخم في الأسعار. ولذلك كله، فأن الوعي والادراك في عمليات الشراء، ستحقق القيمة والفائدة المرجوة بعد ذلك.

مما سبق يتضح بأن انخفاض أسعار السكن الخاص سواء على مستوى العامل الزمني او المكاني، بواقع 1.0% فقط، فأن ذلك يعني توفير مالي يعادل 20 ألف دينار، والذي يحقق للراغبين في الشراء فرص إضافية أكبر. فمن خلال عمليات التحليل العميق، يمكن العمل بعقلية احترافية ومجاراة الشركات التي تسيطر على السوق، ومجاراة الغرر في عمليات الشراء وعواقبها. كما أن توفير قيم مالية إضافية من شأنها تقليل الاعتماد على التمويل الإضافي من البنوك والمصارف المالية، وبالتالي تقليل حجم الفوائد المترتبة على ذلك. وعلى الرغم



Consultancy & Business Management

Source of Data

P.O. BOX 21407 – SAFAT 13075 KUWAIT

SHARQ | AHMED ALJABER STREET | ALMISBA

TOWER | 2ND FLOOR |

OFFICE NO. 2

Tel: +965 600-excpr (600-39277)

Website: www.excpr.com

Email: info@excpr.com



الشركة التجارية العقارية تساهم بمليون دولار أمريكي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

وازدهار الاقتصاد الوطني.“
وأضاف: “يمثل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها.“
وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.
وأختتم معرفي تصريحه بدعائه إلى الله عز وجل أن يعم السلام والأمن والاستقرار على الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.



عبدالفتاح محمدرفيق معرفي

بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار أمريكي في “صندوق الكويت للاستجابة الطارئة”، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية دولة الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً ازدهاراً وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح عبدالفتاح محمدرفيق معرفي، رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلاً:

”على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول،

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الكويتية للمنتزهات تساهم بمبلغ 250 ألف دولار أمريكي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

وأكدت الشركة الكويتية للمنتزهات استمرارها في دعم المبادرات التي تخدم المجتمع وتعزز الشراكة مع مختلف الجهات الوطنية، انطلاقاً من التزامها بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ قيم العطاء والعمل المشترك.

وفي ختام البيان، أعربت الشركة عن خالص تمنياتها بأن يحفظ الله دولة الكويت وقياداتها الرشيدة وشعبها الكريم، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والازدهار، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وسمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، حفظهم الله ورعاهم.

بأن المسؤولية الوطنية تمثل جزءاً أصيلاً من رسالتها المؤسسية، وأن للقطاع الخاص دوراً محورياً في دعم المبادرات التي تعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات. ومن هذا المنطلق، تأتي مساهمة الشركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» امتداداً لالتزامها بالمشاركة الفاعلة في كل ما يخدم الكويت، ويعكس إيمانها بأهمية تكامل الجهود الوطنية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره ودعم مسيرته التنموية، وأضافت بأن المبادرات الوطنية المشتركة تمثل نموذجاً عملياً للتعاون بين مختلف القطاعات، وتساهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، بما يواكب تطلعات دولة الكويت نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة.

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 250 ألف دولار أمريكي دعماً لـ «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بمسؤوليتها الوطنية، وحرصها على المساهمة في المبادرات التي تعزز قدرة دولة الكويت على مواجهة مختلف الظروف الاستثنائية، وترسخ قيم التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. وأوضحت الشركة أن هذه المساهمة تأتي انسجاماً مع نهجها في دعم المبادرات ذات الأثر الوطني، وإيمانها بأهمية تضافر الجهود بين مختلف الجهات لخدمة المصلحة العامة، بما يساهم في دعم استمرارية الخدمات الحيوية وتعزيز استقرار الدولة.

حيث تؤمن الشركة الكويتية للمنتزهات

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

مع إضافة السوقيين الياباني والكوري الجنوبي

«بوبيان كابيتال» توسّع آفاق الاستثمار
العالمي عبر منصة «بوبيان للتداول»19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً
متاحة الآن عبر حساب تداول واحد

الاستثمارات، ومتابعة المحافظ، وتنفيذ عمليات التداول عبر مختلف الأسواق من خلال واجهة رقمية موحدة وسهلة الاستخدام.

وأشار إلى أن هذا التطور يعكس حرص بوبيان كابيتال على الارتقاء بتجربة الاستثمار من خلال حلول رقمية تمنح المستثمرين القدرة على إدارة استثماراتهم في أسواق متعددة بكفاءة، دون الحاجة إلى تعدد الحسابات أو المحافظ الاستثمارية.

** تنوع المحافظ الاستثمارية

وأضاف الباطين أن التوسع في الأسواق العالمية أمام المستثمرين يعزز فرص بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعاً من خلال الاستثمار في اقتصادات وقطاعات مختلفة، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الاستثمارات بكفاءة على المدى البعيد، مشيراً إلى أن السوقيين الياباني والكوري الجنوبي يتيحان فرصاً للتداول في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع فلسفة بوبيان كابيتال في تقديم حلول استثمارية تلبي تطلعات مختلف شرائح المستثمرين.

وتواصل «بوبيان للتداول» تطوير منظومتها الرقمية لتوفير تجربة استثمارية متكاملة، تتيح تنفيذ عمليات التداول بصورة فورية، والاطلاع على الأسعار المباشرة، والاستفادة من التحليلات المالية، وإعداد قوائم المراقبة والتنبيهات الفورية، ومتابعة المحافظ والمعاملات، بما يعزز قدرة المستثمرين على إدارة استثماراتهم بكفاءة ضمن منصة واحدة تجمع بين سهولة الاستخدام والابتكار والالتزام بأحكام الشريعة.

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إضافة السوقيين الياباني والكوري الجنوبي إلى منصة «بوبيان للتداول»، في خطوة جديدة تعكس مسارها المتواصل لتطوير خدماتها الاستثمارية الرقمية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية المتاحة أمام المستثمرين.

ومع الإضافة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء «بوبيان للتداول» الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يتيح لهم الاستثمار في مجموعة واسعة من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من فرص استثمارية متنوعة عبر أبرز الأسواق العالمية.

وتشمل الأسواق المتاحة عبر المنصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الأمريكية والأوروبية، وسوق المملكة المتحدة، والسوق المصري، إلى جانب الأسواق الآسيوية، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق الخدمات التي تقدمها بوبيان كابيتال، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع لبناء محافظ استثمارية متنوعة تتوافق مع أهدافهم المالية.

** تطوير مستمر لمنصة استثمارية عالمية

وقال مدير إدارة العمليات في بوبيان كابيتال، محمد الباطين «نواصل تطوير منصة بوبيان للتداول بما يواكب تطلعات المستثمرين واحتياجاتهم المتغيرة، من خلال توسيع نطاق الأسواق المتاحة، وتطوير الحلول الاستثمارية الرقمية التي تتيح الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية عبر منصة واحدة، بما يعزز من كفاءة تجربة الاستثمار وسهولة إدارتها».

وأضاف «تمثل إضافة السوقيين الياباني والكوري الجنوبي امتداداً لهذا النهج، نظراً إلى المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها السوقان، حيث يضمن شركات رائدة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والسيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية، الأمر الذي يفتح آفاقاً أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص استثمارية نوعية في أسواق متقدمة.

** 19 سوقاً... وحساب تداول واحد

وأوضح الباطين أن «بوبيان للتداول» أصبحت اليوم منصة استثمارية متكاملة تتيح الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يوفر تجربة أكثر سهولة وكفاءة في إدارة



محمد الباطين:

● نواصل تطوير «بوبيان

للتداول» لتعزيز خيارات

المستثمرين والوصول إلى

الأسواق العالمية

● إضافة أسواق اليابان وكوريا

الجنوبية تفتح فرصاً جديدة

لتنوع المحافظ والاستثمار في

قطاعات متنوعة

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«البنك المركزي» يُصدر سندات خزانة وتورق عام بـ250 مليون دينار



أعلن بنك الكويت المركزي، أمس إصدار سندات الخزانة وتورق الدين العام، بالنيابة عن وزارة المالية، بقيمة 250 مليون دينار.

وحسب البيان المنشور على «المركزي»، فقد بلغ أجل الإصدار 5 سنوات ليُستحق في 23 يوليو/تموز 2031، ونفذ بمزاد تنافسي موحد العائد عند 3.250%.

وتمت تغطية الإصدار بواقع 2.85 مرة؛ إذ بلغ إجمالي الطلب عليه 712 مليون دينار.

جدير ذكره كان آخر طرح لـ«المركزي» الأربعاء الماضي بقيمة 150 مليون دينار؛ لأجل 3 سنوات وبمعدل عائد 2.50%، فيما أعلنت وزارة المالية يوم الخميس السابق إتمامها إصدار سندات سيادية دولية مقومة بالدولار الأمريكي بنحو 6 مليارات دولار على 3 شرائح.

8 بنوك سعودية توزع 4.52 مليار دولار أرباحاً نقدية عن النصف الأول التوزيعات تمثل نحو 50% من أرباحها المحققة

وأعلن البنك العربي الوطني عن توزيع 1.291 مليار ريال أرباحاً نقدية مرحلية على المساهمين للنصف الأول من العام 2026م، ومن المقرر توزيعها على 1.986 مليار سهم، لتبلغ حصة السهم 0.65 ريال بما يشكل 6.5% من قيمته الاسمية.

وقرر بنك البلاد توزيع 750 مليون ريال على 1.5 مليار سهم بواقع 0.50 ريال لكل سهم، بما يمثل 5% من قيمته الاسمية، وأخيراً أعلن البنك السعودي للاستثمار عن توزيع 499.34 مليون ريال على قرابة 1.248 مليار سهم مستحق للأرباح لتبلغ حصة السهم من التوزيعات 0.40 ريال بعد خصم الزكاة بما يمثل 4% من قيمته الاسمية.

يذكر أنه يتبقى بنكان لم يعلنوا حتى الآن عن توزيعات نقدية عن النصف الأول من 2026م، وهما مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة.

وكان مصرف الراجحي قد أعلن عن توزيعات النصف الأول من 2025م بتاريخ 15 سبتمبر 2025م بإجمالي 3 مليارات ريال، تم توزيعها على 4 مليارات سهم بواقع 0.75 ريال لكل سهم بعد خصم الزكاة، فيما كانت آخر توزيعات له عن النصف الثاني من 2025م وأعلنت في 27 يناير 2026م بإجمالي 7 مليارات ريال تم توزيعها على 4 مليارات سهم بواقع 1.75 ريال للسهم بعد خصم الزكاة.

وأعلن بنك الرياض عن توزيع 2.549 مليار ريال أرباحاً نقدية على 3.983 مليار سهم مستحق، لتبلغ حصة السهم 0.64 ريال، بما يعادل 6.4% من قيمته الاسمية، وتشكل تلك التوزيعات 48.43% من صافي أرباح البنك خلال النصف الأول من 2026م والبالغة 5.26 مليار ريال. وقرر البنك السعودي الأول توزيع 2.055 مليار ريال، سيتم توزيعها على 2.055 مليار سهم مستحق، لتبلغ حصة كل سهم من التوزيعات 1.0 ريال، وهذا يمثل 10% من قيمة السهم الاسمية.

وشهدت قائمة البنوك التي أعلنت توزيعات نقدية أيضاً، مصرف الإنماء الذي قرر توزيع 1.494 مليار ريال على 2.985 مليار سهم مستحق، لتبلغ حصة السهم 0.50 ريال بما يمثل 5% من قيمته الاسمية، علماً بأن توزيعات «الإنماء» شهدت صرف 747.55 مليون ريال يوم 20 مايو الماضي على 2.99 مليار سهم مستحق عن فترة الربع الأول من 2026م بواقع 0.25 ريال لكل سهم، وقرر لاحقاً توزيع 746.295 مليون ريال على 2.985 مليار سهم عن الربع الثاني من العام ذاته، وسيتم توزيعها بتاريخ 17 أغسطس المقبل.

كما أعلن البنك السعودي الفرنسي عن توزيعات نقدية تبلغ قيمتها 1.42 مليار ريال سيتم توزيعها على 2.49 مليار سهم لتبلغ حصة كل سهم 0.57 ريال بما يعادل 5.7% من قيمته الاسمية.

أعلنت 8 بنوك ومصارف سعودية مدرجة في سوق الأسهم السعودية عن توزيعات أرباح نقدية على مساهميها عن فترة النصف الأول من عام 2026م، بما يمثل نحو 50% من أرباحها المحققة عن الفترة.

وقررت البنوك الثمانية توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 16.958 مليار ريال (4.52 مليار دولار) بعد خصم الزكاة عن النصف الأول من العام 2026م، حيث سيتم توزيع تلك المبالغ على قرابة 22.25 مليار سهم مستحق للأرباح، بحسب مسح أعدته «العربية Business».

وتشكل التوزيعات النقدية التي أعلنتها البنوك الثمانية ما يعادل 49.57% من صافي أرباحها المجمعة عن النصف الأول من عام 2026م، والبالغة 34.21 مليار ريال (9.12 مليار دولار).

البنك «الأهلي» الأعلى في التوزيعات وقرر البنك الأهلي السعودي توزيع أرباح نقدية على المساهمين بإجمالي 6.9 مليار ريال عن النصف الأول من عام 2026م، ومن المقرر توزيع تلك الأرباح على 6 مليارات سهم مستحق، لتبلغ حصة كل سهم من التوزيعات 1.15 ريال، بما يمثل 11.5% من قيمته الاسمية، وتمثل التوزيعات المعلنة 52.96% من أرباح البنك في النصف الأول من العام الحالي والبالغة 13.03 مليار ريال.



بنك إنجلترا يراجع انكشاف البنوك على أسهم آسيا بسبب الذكاء الاصطناعي



منطقة آسيا قد تتجاوز أوروبا هذا العام من حيث إيرادات بنوك مثل غولدمان ساكس، وجي بي مورغان تشيس، ومورغان ستانلي. ويشعر بنك إنجلترا بالقلق من أن هذه الأسهم الآسيوية باتت تشكل جزءاً متزايداً من انكشافات شركات الوساطة الرئيسية في المملكة المتحدة. ويخشى مسؤولون في البنك المركزي البريطاني من أن هذه المراكز تبدو مركزة بشكل كبير في عدد محدود من الشركات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي.

الصينية الأعلى قيمة.

مع ذلك، قد تشهد هذه الأسهم المتقلبة انخفاضات سريعة، ما يشكل مخاطر على البنوك الكبرى في حال تكبدت مراكزها ذات الرافعة المالية خسائر فادحة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخلف العملاء عن السداد. وقد انخفض سعر سهم إس كيه هاينكس بنحو 15% يوم الثلاثاء، ما أدى إلى خسارة أكثر من 100 مليار دولار من قيمتها السوقية. وبحسب مصادر مطلعة، فإن المكاسب التي حققها البنوك الاستثمارية من تمويل هذه الاستثمارات كبيرة لدرجة أن

فتح بنك إنجلترا التحقيق في النمو السريع لانكشاف البنوك الاستثمارية العاملة في لندن على الأسهم الآسيوية، في محاولة لتجنب تراكم تركيز الرهانات المرتفع على عدد قليل من الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. تمول العديد من أكبر البنوك الاستثمارية في العالم استثمارات صناديق التحوط وغيرها من العملاء المؤسسيين في آسيا من خلال عملياتها في المملكة المتحدة. يشهد هذا النشاط، الذي كان في السابق نشاطاً متخصصاً، ازدهاراً كبيراً الآن بفضل الارتفاع الكبير في تقييمات الشركات المرتبطة بقطاع الذكاء الاصطناعي، مما يزيد من قيمة ممتلكات العملاء ويشجعهم على الاقتراض بشكل أكبر. أطلقت هيئة التنظيم الاحترازي التابعة لبنك إنجلترا، والتي تشرف على البنوك البريطانية، مراجعة لعمليات الوساطة الرئيسية للمقرضين في لندن للتحقق مما إذا كانوا يتحملون انكشافات مركزة بشكل مفرط على الأسهم الآسيوية، وفقاً لمصادر مطلعة على هذه الخطوة.

يأتي ذلك، فيما تتسابق صناديق التحوط وغيرها من المستثمرين المؤسسيين لضخ الأموال في شركات آسيوية توفر بنية تحتية حيوية لصناعة أشباه الموصلات للذكاء الاصطناعي، مثل شركة «إس كيه هاينكس» الكورية الجنوبية، وشركة «تي إس إم سي» التايوانية، وشركة «كامبريكون تكنولوجيز» الصينية، وفقاً لما ذكرته صحيفة «فاينانشال تايمز»، واطلعت عليه «العربية Business».

وقد أدى الطلب الكبير من المستثمرين إلى ارتفاع أسهم شركة كامبريكون تكنولوجيز (CXMT) بنسبة 466% عند طرحها للاكتتاب العام في بورصة شنغهاي يوم الاثنين، ما دفع قيمتها السوقية لتتجاوز لفترة وجيزة شركة تينسنت المدرجة في بورصة هونغ كونغ، لتصبح بذلك الشركة

تحالف أميركي سعودي يخطط لإنشاء مصفاة بقيمة 5 مليارات دولار

سباق لتجاوز مضيق هرمز يكتسب موقع المشروع أهمية إضافية مع استمرار اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، الذي مرّ عبره نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط خلال 2025، بما يعادل قرابة ربع تجارة النفط المنقولة بحرًا عالمياً، وفق وكالة الطاقة الدولية.

ولا تتجاوز الطاقة المتاحة لنقل الخام عبر مسارات بديلة للمضيق ما بين 3.5 و5.5 مليون برميل يومياً، وتتركز بصورة أساسية في خط أنابيب شرق-غرب السعودي الممتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وخط حبشان-الفجيرة الإماراتي المطل على خليج عُمان. وتسعى الدولتان إلى توسيع هذه البدائل؛ إذ تدرس السعودية إضافة ما يصل إلى مليوني برميل يومياً إلى طاقة خط شرق-غرب، فيما تُسرّع الإمارات تنفيذ خط جديد إلى الفجيرة، من المتوقع أن يضاعف قدرتها على تصدير الخام خارج المضيق بحلول 2027.

داخل الدول الـ6 الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على أن تُحدد الدولة المضيفة بحلول نهاية 2026، من دون الكشف عن المواقع محل الدراسة.

وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة 200 ألف برميل يومياً، وستُربط ببنية تحتية لميناء قادر على استقبال سفن كبيرة، إلى جانب منشآت واسعة النطاق لتخزين النفط الخام والمنتجات المكررة، ومرافق تصدير بحري. ومن المقرر أن يضم المجمع تقنيات تكرير عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة وأنظمة متقدمة للتحكم في الانبعاثات، كما يدرس التحالف إضافة قدرات للمعالجة المشتركة لإنتاج وقود الطيران المستدام وإدارة الكربون خلال مراحل مستقبلية من المشروع.

وقال التحالف إن المشروع يهدف إلى توفير منصة تصدير تتمتع بوصول مباشر إلى مسارات الشحن الدولية، فيما يجري محادثات مع موردي النفط الخام، بالتوازي مع اتخاذ القرار النهائي بشأن الموقع.

يخطط تحالف «ميرا أويل» MERA Oil، الذي يضم شركات أميركية وسعودية، لإنشاء مصفاة متكاملة وممر للتصدير في منطقة الخليج بقيمة 5 مليارات دولار، في ظل استمرار حرب إيران في تعطيل تدفقات الطاقة.

ومن المقرر إقامة المشروع خارج مضيق هرمز وربطه بميناء ذي مياه عميقة ومنشآت لتخزين النفط ومرافق للتصدير البحري، ما يضعه ضمن التحركات الخليجية الرامية إلى تعزيز مسارات وصول الطاقة إلى الأسواق العالمية بعيداً عن المضيق.

دخلت شركة «إم دبليو جي غروب» MWG Group لتطوير مشروعات الطاقة، ومقرها تكساس، و«باتيل فاميلي أوفيس» Patel Family Office، و«بي دبليو إس PWS المرتبطة بمجموعة «إيه إتش كيو» AHQ Group الصناعية السعودية، المرحلة النهائية لاختيار موقع المصفاة.

وقلص التحالف قائمة المواقع المرشحة إلى 3 مواقع

UBS: تراجع أسهم الذكاء الاصطناعي طبيعي. . والتوترات العالمية الخطر الأكبر

الثلاثة المقبلة. وارتفع سهم يو بي إس 2.5% في التعاملات الصباحية.

ورغم هذا الأداء، شدد إرموتي على أن التوترات الجيوسياسية قد تفرض ضغطاً مؤقتة على الأسواق. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، رأى أن أي تصحيح في القطاع أمر صحي بعد الصعود القوي الأخير، مؤكداً أن الأفضل للمستثمرين هو تنويع محافظهم، لأن تأثير الذكاء الاصطناعي لن يقتصر على قطاع واحد بل سيمتد إلى قطاعات متعددة.

وسجل «يو بي إس» صافي ربح عائد للمساهمين بلغ 2.8 مليار دولار في الربع الثاني، بما يتماشى مع توقعات المحللين، بينما ارتفع الربح قبل الضريبة 64% على أساس سنوي ليصل إلى 3.6 مليار دولار. وقال إرموتي إن البنك استفاد من زخم جيد جداً في أعماله، مع خط قوي للصفقات في مجالات الاندماج والاستحواذ وأسواق الأسهم والديون. كما كشف البنك عن برنامج جديد لإعادة شراء الأسهم بقيمة 3 مليارات دولار، يبدأ بشراء مليار دولار خلال الأشهر

قال الرئيس التنفيذي لدى «يو بي إس»، سيرجيو إرموتي، إن التراجع الأخير في أسهم الذكاء الاصطناعي صحي وطبيعي، لكنه حذر في الوقت نفسه من مخاطر أكبر يجب على المستثمرين مراقبتها، وفي مقدمتها تقلبات الجيوسياسية المستمرة. وجاءت تصريحاته بالتزامن مع إعلان المصرف السويسري عن ارتفاع أرباحه الفصلية بدعم من زخم قوي في أنشطة البنك الاستثماري وأسواق رأس المال وإدارة الثروات

«HSBC» للعربية: «الفائض الجاري» والتحول اللوجستي يدعمان نمو الاقتصاد السعودي كبير خبراء «HSBC»: نتوقع نمو الاقتصاد السعودي بين 2% و2.5%

إعادة التصدير تدعم مكانة السعودية اللوجستية

ورأى ويليامز أن الارتفاع الكبير في نشاط إعادة التصدير خلال الربع الأول، إلى جانب التحول نحو الشحن الجوي، يعكس جزئياً تأثيرات الحرب، لكنه في الوقت نفسه يعبر عن اتجاه هيكلي بدأ قبل اندلاع الصراع.

وأضاف أن تنامي نشاط إعادة التصدير يرتبط بتطور القدرات اللوجستية في المملكة ضمن مستهدفات رؤية 2030، وليس فقط بالتطورات الجيوسياسية الأخيرة، مشيراً إلى أن الحرب سرعت بعض الاتجاهات التي كانت قائمة بالفعل.

الحرب سرعت التحول الاقتصادي وأكد ويليامز أن تقييم الآثار النهائية للحرب

سيعتمد على كيفية انتهائها والظروف التي ستليها، إلا أنه يرى أن السعودية تمتلك قدرات لوجستية كبيرة تؤهلها للاستفادة من التحولات التي تشهدها المنطقة.

وأشار إلى أن الاضطرابات الإقليمية عززت الروابط الاقتصادية بين دول الخليج، كما دعمت دور المدن السعودية كمراكز لوجستية إقليمية، لافتاً إلى أن مشاريع الربط، وفي مقدمتها مشروع السكك الحديدية الخليجية، تمثل أحد العوامل التي ستدعم النمو الاقتصادي وتعزز التكامل الإقليمي خلال المرحلة المقبلة.



تمتلك قاعدة بيانات اقتصادية أكثر تطوراً خلال السنوات الأربع أو الخمس الماضية، معتبراً أن جودة البيانات الاقتصادية في المملكة أصبحت من الأفضل على مستوى المنطقة.

وأوضح أن البنك يركز في متابعته على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستهلاك، وثقة المستثمرين، إضافة إلى الإنفاق الاستثماري، لافتاً إلى أن هذه المؤشرات تشير إلى عودة النشاط الاقتصادي تدريجياً إلى المستويات التي كانت سائدة قبل الحرب.

كانت قائمة قبل اندلاع الصراع.

وأضاف أن تقديرات الأسواق لا تزال متباينة بشكل كبير، إذ تتراوح توقعات النمو لعام 2026 ضمن نطاق واسع، ما يعكس ارتفاع مستويات عدم اليقين، مؤكداً أن بيانات الربع الثاني، التي تصدر قريباً، ستكون حاسمة في تقييم أثر الحرب على النشاط الاقتصادي، مع توقع ظهور بعض التراجع مقارنة بالفترة السابقة.

تحسن في المؤشرات الاقتصادية عالية التواتر

وأشار ويليامز إلى أن السعودية أصبحت

أظهر تقرير لبنك HSBC أن الاقتصاد السعودي عاد إلى تسجيل فائض في الحساب الجاري خلال الربع الأول من العام الحالي، مدعوماً بارتفاع عائدات النفط ونمو قوي في نشاط إعادة التصدير.

وبحسب التقرير، بلغ فائض الحساب الجاري 4.1 مليار دولار، ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تقلص العجز المتراكم خلال الاثني عشر شهراً الماضية إلى 25.8 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع إيرادات الطاقة بنسبة 13% على أساس سنوي، إلى جانب نمو نشاط إعادة التصدير بنسبة 42%، أسهما في تعويض تراجع إيرادات السفر والسياحة.

وفي سوق العمل، أضاف الاقتصاد السعودي نحو 1.3 مليون وظيفة خلال عام حتى نهاية الربع الأول، بينما انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 6.4%.

نمو متوقع بين 2 و2.5%

وفي تصريحات لـ «العربية Business»، قال كبير الخبراء الاقتصاديين لدى بنك HSBC، سايمون ويليامز، إن البنك أدخل تعديلات كبيرة على توقعاته منذ تقرير شهر مارس بعد اندلاع الحرب، مشيراً إلى أن النمو المتوقع للاقتصاد السعودي يبلغ حالياً نحو 2% إلى 2.5%، وهو أقل من التوقعات التي

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



بورصة قطر للألماس تنضم إلى الاتحاد العالمي

وأشار إلى أن الشركات المتداولة عبر بورصة قطر للألماس ستحصل على اعتراف متبادل لدى جميع البورصات الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب إمكانية الاستفادة من إطار التحكيم الخاص به، وضمان تنفيذ عمليات التداول وفق مدونة السلوك المعتمدة.

ولفت البيان إلى أن هذه العضوية تأتي استكمالاً لانضمام بورصة قطر للألماس مؤخراً إلى مجلس الألماس العالمي، ما يجعل جميع أنشطة البورصة متوافقة مع نظام الضمانات التابع للمجلس ومدونة السلوك الخاصة بالاتحاد العالمي لبورصات الألماس.

وكان قد أعلن رسمياً في وقت سابق من الأسبوع عن إطلاق بورصة قطر للألماس، لتدشين قطاع تجاري جديد في الدولة يهدف إلى تعزيز ارتباط قطر بسوق الألماس العالمية، بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030.



«كيمبرلي» لإصدار شهادات الاتجار بالماس الخام، فيما تسهم العضوية الجديدة في تعزيز ارتباط الدولة بالأسواق العالمية الرئيسية للقطاع.

والموقع الجغرافي المتميز. وأوضح البيان أن قطر انضمت إلى منظومة الألماس العالمية في عام 2021 من خلال عضويتها الكاملة في نظام عملية

أعلنت بورصة قطر للألماس قبولها عضواً رسمياً في الاتحاد العالمي لبورصات الألماس، الجهة التي تضم أبرز بورصات الألماس حول العالم تحت مظلة أنظمة تجارة موحدة ومدونة سلوك مشتركة.

وقال مدير بورصة قطر للألماس غانم ناصر السعدي، وفق بيان، إن العضوية تعكس توافق البورصة مع المعايير العالمية المطبقة في المراكز الرائدة بقطاع الألماس، مشيراً إلى أن الاتحاد رشح قطر لاستضافة اجتماع الرؤساء لعام 2027.

وأضاف السعدي: «في العام المقبل سنستضيف قادة قطاع الألماس العالمي ونطلعهم على بورصة قطر للألماس عن كثب».

من جانبه، رحب رئيس الاتحاد العالمي لبورصات الألماس ميهول شاه بانضمام بورصة قطر للألماس، مؤكداً أن قطر تمتلك مقومات قوية في القطاع بفضل بيئة الأعمال الداعمة للتجارة والقوة الشرائية

النفط يقفز بنحو 7% بعد عودة سخونة الأجواء الجيوسياسية

نقّدها «إرهابيون موالون لإيران»، بحسب ما أفادت به القيادة المركزية.

ووفقاً لشركة Kitco، فإن «الارتفاع الحاد في أسعار النفط قد تفاقم بسبب اللهجة المتشددة إلى حد ما التي اتخذها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث في أول اجتماع له مع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية كرئيس لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، ولا يزال المتداولون منقسمين بشأن قرار البنك المركزي المقرر صدوره يوم الأربعاء».

ووفقاً لمنشور على موقع X صادر عن القيادة المركزية الأمريكية، فإن «قوات الحرس الثوري الإسلامي أطلقت عدة صواريخ باليستية من إيران في محاولة لشنّ هجوم مفاجئ على القوات الأمريكية المتمركزة في الشرق الأوسط».

كما شنت القوات الأمريكية والسعودية غارات على «مواقع لوجستية وأسلحة متعددة للإرهابيين» في شرق العراق يوم الثلاثاء، ردّاً على أكثر من 30 هجوماً بطائرات مسيرة خلال الأيام الثلاثة الماضية

ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد أمس بعد أن صرّح الرئيس دونالد ترامب بأن الولايات المتحدة ستضرب إيران بقوة ردّاً على محاولة شنّ هجوم مفاجئ على القوات الأمريكية.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت، المعيار الدولي، بنسبة 6.6% لتصل إلى 89.61 دولارًا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 6.4% لتصل إلى 84.31 دولارًا للبرميل.



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بيتكوين تصعد إلى 64 ألف دولار قبيل قرار الفيدرالي الأمريكي



ارتفع بيتكوين إلى مستوى 64 ألف دولار، اليوم الأربعاء، مع إجماع المستثمرين عن اتخاذ رهانات كبيرة قبيل قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية، في وقت أظهرت فيه العملة المشفرة قدراً من الصمود رغم موجة بيع جديدة ضربت أسهم التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وصعدت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 1% لتسجل 64,075.5 دولاراً، في حين هبطت في الجلسة السابقة دون 63 ألف دولار، متأثراً بتراجع عالمي قاده أسهم الذكاء الاصطناعي.

وتتركز أنظار الأسواق على قرار الفيدرالي المنتظر لاحقاً اليوم، وسط حالة من عدم اليقين بشأن المخرجات المحتملة. وتُظهر بيانات «فيد ووتش»، أن الأسواق تسفر احتمالاً يبلغ نحو 68% للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مقابل 32% لاحتمال رفعها 25 نقطة أساس.

ويرى محللون أن أي نبرة متشددة من الفيدرالي قد تضغط على العملات المشفرة والأصول الحساسة للمخاطر، بينما قد يدعم أي ميل أكثر تيسيراً الطلب على الأصول الرقمية. ورغم ارتباط بيتكوين بالمتزايد بالأصول عالية المخاطر خلال العام الماضي، فإن خسائره كانت أقل حدة من التراجعات التي أصابت أسهم أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي هذا الأسبوع.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بدهم شركة علم العقار الكويتي

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بدهم شركة علم العقار الكويتي

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر

مطلوب ضوابط إضافية من وألج

المصاريف تضمن سرعة الإفصاح

الحكم بـ 129.904 مليون دولار هل حكم بـ 129 مليون دولار الزل؟

الحكم بـ 129.904 مليون دولار هل حكم بـ 129 مليون دولار الزل؟

الحكم بـ 129.904 مليون دولار هل حكم بـ 129 مليون دولار الزل؟



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf